

النسب في كتاب(وحي القلم) للرافعي دراسة صرفية

د. نبيلة شكر خورشيد

جامعة كركوك / كلية التربية للعلوم الانسانية

تاريخ نشر البحث : ١ / ٣ / ٢٠١٥

تاريخ استلام البحث : ١٥ / ٢ / ٢٠١٥

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة النسب في كتاب(وحي القلم) للأستاذ مصطفى صادق الرافعي، وتجلية ما يتعلق بها من قضايا، ووقع الاختيار على هذا الكتاب لما له من شأن عظيم في مضمار حياة الأمة والفكر في العصر الحديث، ولأنه يمثل جهد الرافعي وفنه في نسج أنظمة اللغة العربية في أنساقه فضلاً عن أن كتابه مادة غنية للتطبيق الصرفي، إذ استعمل الرافعي النسب بالياء المشددة وبالصيغ الصرفية فقد عدلت العرب في بعض المواضع عن النسب بإلحاق ياء مشددة آخر المنسوب باستعمال أبنية دالة على هذا المعنى منها (فَعَال)و(فَاعِل)و(فَعَلَ)إذ تدل الصيغة الواحدة على معانٍ متعددة قبل أن يتحدد المعنى المراد بوساطة القرائن. فضلاً عن إيراد النسب الشاذ عن القاعدة الصرفية في بعض مقالاته.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

لا يستطيع أحد أن ينكر أن الرافعي كان عالماً في العربية، أمكنته اللغة من قيادها، وألقت إليه بأسرارها، ويعد كتاب (وحي القلم) في رأس ثبت الكتب الذي أنشأه على أسلوبه وطريقته، فهو يجمع كل خصائصه الأدبية متميزة بوضوح بكل ذلك في بديع

التأليف وحسن النسق الذي جاء من حسن اختيار المفردة من مخزون اللغة وتنظيم هذا الاختيار بحيث يتلاءم مع السياق الذي يجري فيه الكلام، ووجدت أن الدارسين قديماً وحديثاً قد حاولوا أن يستوفوا كل الجوانب التي يمكن دراستها في كتب الرافعي، ولكنهم لم يوفوا الجانب الصرفي حقه من هنا انبثق موضوع البحث (النسب في كتاب وحي القلم دراسة صرفية) إذ قسمته على ثلاثة مطالب، فضلاً عن مقدمة وتمهيد وخاتمة، أما التمهيد فقد تكلمت فيه على كتاب (وحي القلم)، وعلى تعريف النسب وأغراضه، وكيفية التعبير عنه. وخصص المطلب الأول لدراسة النسب بالياء، وجاء المطلب الثاني لدراسة النسب بالصيغ، واختص المطلب الثالث بشواذ النسب، وتلت هذه المطالب خاتمة تضمنت نتائج البحث.

التمهيد :

يعد كتاب (وحي القلم) آخر كتاب أنشأه الرافعي (١٨٨١م-١٩٣٢م) والكتاب عبارة عن مجموعة مقالات من فيض خاطر الرافعي في ظروف متباينة وأكثره ما كتبه لمجلة الرسالة والمقتضب بين سنتي (١٩٣٤م-١٩٣٧م)^(١). ووقع الكتاب في ثلاثة أجزاء جمع فيه أنواعاً من المقالات ذاتية كانت أم موضوعية، مما يدل على تمكن الرافعي من هذا الفن. والرافعي أديب كبير يشهد له بالفصاحة والإجادة والغزارة، فلا شك في أن يكون كتابه مادة غنية للتطبيق الصرفي، ومن هنا كان عنوان البحث (النسب في كتاب وحي القلم). وتعد ظاهرة النسب في العربية من الظواهر الصرفية المهمة، ذات القواعد المتعددة والمتشعبة والأحكام الكثيرة هذا إن كان النسب نسباً قياسياً. أما إذا كان شاذاً فإنه يخضع للسمع، هذا فضلاً عن نوع آخر من النسب عبر عنه النحويون والصرفيون بالنسب بغير الياء .

والمقصود بالنسب هو إلحاق ياء مشددة آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرّد منها مع كسر ما قبل الياء ونقل الإعراب إليها، وهذا التغيير اللفظي يستتبع -لا شك- تغييراً معنوياً، إذ يصير هذا المركب دالاً على المنسوب، ووصفاً له، أما التغيير الثالث فهو الحكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمّر والظاهر باطراد^(٢). وكان النسب بالياء دون سائر الحروف تشبيهاً بياء الإضافة، لأنّ النسب في معنى الإضافة، ولهذا

كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بـ (باب الإضافة).^(٣) وقد أطلق سيبويه تسمية ثنائية على النسب، إذ أفرد باباً بعنوان (هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة) فقال فيه: ((أعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة...)).^(٤) ويسميه المبرد (الإضافة) وأحياناً (النسبة).^(٥) وسماه ابن الحاجب النسبة^(٦). واعتبر د. أحمد مطلوب مصطلح النسبة أوضح دلالة من الإضافة، لأن الإضافة تلتبس بالإضافة التي اكتسبت معنى آخر في كتب النحاة^(٧).

وعمد النحويون إلى استعمال الياء المشددة في النسب، لأن ((النسب أبغ من الإضافة فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى، وكانت مكسوراً ما قبلها توطيداً لها))^(٨). وقيل شددت ((لتجري بوجوه الإعراب كقولك: بصريّ وبصرياً وبصري، ولو كانت مفردة لاستثقلت عليها الضمة والكسرة))^(٩) فحصنوها بالتضعيف، ووقع الإعراب على الثانية، فلم تنقل عليها ضمة ولا كسرة لسكون الياء الأولى^(١٠)، وقيل إنما شددت للفرق بينها وبين ما كان آخره ياء^(١١). و((لئلا تلتبس مفردة بياء المتكلم، ولأن الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين))^(١٢).

وللنسب غرضان، الأول: لفظي، وهو الاختصار، فقولنا: عراقي أكثر اختصاراً من قولنا منسوب أو منتسب إلى العراق. والثاني: معنوي، وهو تخصيص النكرات، نحو: رجل شاميّ، أو توضيح المعارف، نحو: هذا الرجل الشاميّ^(١٣).

والتعبير عن النسب يكون بطريقتين:

الأولى: النسب بإلحاق الياء المشددة في آخر الاسم وهي الصيغة العامة للنسب إذ تستعمل لعموم أغراضه، كالنسب إلى الأب أو القبيلة أو البلد أو الصفة أو الملة كالهاشميّ والبهليّ والعراقيّ... إلخ.

الثانية: صوغ الاسم المراد النسب إليه على بنية وهيأة مخصوصة للدلالة على أن النسبة إليه نسبة مخصوصة، قال ابن يعيش: ((اعلم أنهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور وذلك لأنهم لم يأتوا بياء النسبة، لكنهم يبنون بناء يدل على نحو ما دلّ عليه ياء النسبة))^(١٤) ومن هذه الصيغ: فَعَال، وَمِفْعَال، وفِعْل، ومِفْعِيل، وفاعل^(١٥).

المطلب الأول: النسب بالياء:

(١) النسب إلى الاسم المختوم بالتاء :

ونظير هذا النوع من النسب عند الرافعي ما جاء في مقالته الموسومة بـ(بنته الصغيرة) على لسان أبي يحيى مالك بن دينار: ((وَأَمَلْتُ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَنْ أَرْبِحَ مِنْ رَأْسِ مَالٍ خَاسِرٍ، وَقُلْتُ فِي نَفْسِي: إِنْ يَوْمًا بَاقِيًا مِنَ الْعَمْرِ هُوَ لِلْمُؤْمِنِ عَمْرٌ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَهَانَ بِهِ؛ وَصَحَحْتُ النِّيَّةَ عَلَى التَّوْبَةِ... وَسَأَلْتُ فَذَلَّلْتُ عَلَى أَبِي سَعِيدِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، سَيِّدِ الْبَقِيَّةِ مِنَ التَّابِعِينَ)) (١٦).

قوله (البصري) أصله قبل النسب (بصرة) حذفت تاءه عند النسب، قال ابن السراج: ((تحذف من الاسم، وينسب إلى الاسم ولاهاء فيها، وذلك نحو قولك في حَمْدَةِ حَمْدِي، وفي سَلْمَةِ سَلْمِي، وفي سَفَرِجَلَةٍ سَفَرَجَلِي، وكل اسم فيه هاء التانيث فعلى هذا يجري)) (١٧). وإنما حذفت تاء التانيث من المنسوب إليه لئلا تقع في حشو الكلمة حيث يمتنع وقوعها، ولأنَّ المنسوب إذا كان مؤنثاً يؤدي النسب إليه إلى الجمع بين تاء التانيث، الأولى للمنسوب إليها والثانية للمنسوبة فلو قلنا في النسب إلى الكوفة والبصرة في المذكر لقلنا: رجل كوفتي وبصري، وفي المؤنث امرأة كوفتية وبصريّة ولامتناع الجمع بين علامتي التانيث في كلمة واحدة حذفوا التاء من المذكر هرباً من الجمع بين علامتي تانيث في المؤنث (١٨). وأيضاً لأن ياء النسب قد تنزلت منزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع، ألا ترى أنهم قالوا في الواحد (رومي) وفي الجمع (روم)، و(زنجي) و(زنج) ففرقوا بينهما بياء النسب كما فرقوا بينهما بتاء التانيث فقالوا في الواحد (نخلة) وفي الجمع (نخل) فلمشابهتهما من هذا الوجه لم يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا بين علامتي التانيث، وأيضاً لأنَّ حكم هذه التاء تنقلب هاء في الوقف، فلما كانت تتغير، ولم تجر على حكمها في أن تكون تاء تارة وهاء أخرى كان حذفها أسهل عليها، وأيضاً أنَّ تاء التانيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم، ولو نُسِبَ إلى مثله حذف الاسم الثاني؛ فكَذَلِكَ ههنا تحذف تاء التانيث (١٩).

والملاحظ أنَّ النسب في هذا النص جعل الاسم المنسوب دالاً على الموطن، أي البصرة فإزاء النسب جعلت المنسوب من بلد المنسوب إليه. وإيراد الرافعي لنسب الرجل (البصري) يتلاءم مع سياق الحادثة، إذ إنَّ البصرة لغة تدل على العلم بالشيء والتبصر به

وتدل أيضاً على حجارة رخوة إلى البياض^(٢٠)، فالرجل حين عدل عن رأيه توجه إلى حسن البصريّ وهو البقية من الصالحين ليدله ويرشده إلى الطريق القويم ويعلمه أساليب الدين والحياة، والبصري- كما هو معروف- رجل قوي كالحجارة في التزامه ومقارعة شهوات النفس ولكنه لين الجانب نقي السريرة .

(٢) النسب إلى الاسم الثلاثي المكسور العين:

من أمثلة هذا النوع من النسب عند الرافعي ما جاء في مقالته الموسومة بـ (الأجنبية) على لسان ابنه د. محمد الذي كان رئيس جماعة الطلبة المصريين في مدينة ليون الفرنسية إذ عقد جلسة غنائية ضمت الطلبة المصريين وصاحبة المثنوى التي كان يقيم عندها فقال: ((فأعجبت المرأة أشد الإعجاب... وملكها غرور المرأة، فجعلت تستعيد يا لوعتي يا شقاي يا ضنى حالي وتقول: ما كان أرق كيلو باترا! ما كان أرق أنطونيو! يا لفتنة الحب الملكي!))^(٢١).

قوله (الملكيّ) أصله قبل النسب (مكّ) بكسر العين، ونسب الرافعي إليه وفق القاعدة وذلك بقلب الكسرة إلى فتحة، قال ابن السراج: ((إذا نُسِبَ إلى اسمٍ على وزنِ فَعِلٍ مسكورِ العينِ فإنَّكَ تفتَحُها استِثْقَالاً لاجتماعِ الكسرتينِ والياءينِ في اسمٍ ليس فيه حرف غير مكسور إلا حرفاً واحداً وهو النسب إلى النمر: نَمَرِيّ، وفي شَقَرَةٍ: شَقَرِيّ وفي سَلَمَةٍ: سَلَمِيّ...))^(٢٢).

إذن السبب الموجب لهذا التحويل هو إشكال توالي الكسرتين إذ يقع فيه الياء بعد كسرتين متواليتين أو ثلاثة، فنفر العرب من هذا الثقل إلى التخفيف بقلب الكسرة فتحة. والنسب هذا جعل الاسم المنسوب دالاً على صفة معينة بوصف الموصوف (الحب) بصفة (الملكيّ) فأدى النسب في هذا السياق وظيفة معنوية تمثلت في توضيح المعرفة فضلاً عن الوظيفة اللفظية المتمثلة في الإيجاز فبدلاً من أن يقول: حبّ منسوب أو منتسب إلى الملك قال: ملكيّ. والملاحظ أنّ هذا النسب الملكي يتلاءم مع تملك الغرور للمرأة وشعورها بالزهو والخيلاء.

(٣) النسب إلى الاسم المقصور:

من أمثلة هذا النسب عند الرافعي ما جاء في مقالته الموسومة بـ (الانتحار ١)، إذ قال: ((فلاطمنان بالإيمان هو قتل الخوف الدينوي بالتسليم والرضى، أو تحويله عن معناه بجعل البلاء ثواباً وحسنات، أو تجريده من أوهامه باعتبار الحياة سائرة بكل ما فيها إلى الموت)) (٢٣).

قوله (الدينوي) منسوب في الأصل إلى (دُنْيَا) وأصلها (دُنُوِي) انقلبت الواو فيها ياء؛ لأنَّ واو (فُعْلَى) تنقلب ياء إذا كان اسماً (٢٤). وقيل (الدنيا) صفة من الفعل (دَنَا يَدْنُو) الأصل منها أن تكون للتفضيل تأنيث (الأدنى) على زنة (فُعْلَى)، قال خالد الأزهري: ((الدليل على صحة كونها صفة جرياتها على موصوفها كما مثل- السماء الدنيا- هذا هو الأصل، واستعمالهم لها غير جارية على موصوف معاملة الأصل)) (٢٥). والراجح لدينا أنها صفة في الأصل ثم استعملت استعمال الأسماء. وبما أنَّ الألف رابعة وثاني الاسم ساكن فقد جاز في الألف المقصورة عند النسب أمران إمَّا حذفها أو قلبها واواً كما استعمله الرافعي، قال العكبري: ((فإن كان المقصور أربعة أحرف ففيه القلب لأنَّ الاسم لم يبلغ غاية الأصول فخرج على الأصل وجاز الحذف؛ لأنَّه يبقى على زنة أقلَّ الأصول ويصير بالزيادة على زنة أكثرها...)) (٢٦). ورجَّح المبرد الحذف؛ لأنَّ شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن الأصل (٢٧).

وأجاز بعضهم النسب إلى (دنيا) بزيادة ألف قبل الواو المنقلبة مطلقاً، قال ابن جني: ((إنَّ من قال في الإضافة إلى دُنْيَا : دُنْيَاوِيَّ، فإنَّ الألف في دُنْيَاوِيَّ ليست الألف في دُنْيَا، وذلك أنَّه لما أثر في الإضافة مد الكلمة زاد قبل الألف التي في دُنْيَا ألفاً أخرى، فالتقت ألفان ، فوجب تحريك الآخرة ، فانقلبت في التقدير همزة وإن لم يخرج ذلك إلى اللفظ، فصار التقدير (دُنْيَاء)، ثم نسب إليها ، فقال (دُنْيَاوِيَّ) كما تقول في حمراء حمراوِيَّ ، وإنَّما زاد الألف قبل ألف دنيا، وجعل ألف دنيا آخرًا طرفاً منقلبة همزة لنلا يقع علم التأنيث حشواً...)) (٢٨).

وعدَّ العكبري هذا النسب شاذاً وضعيفاً وهو يشبه عنده مد المقصور (٢٩). وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة زيادة الألف قبل الواو، وأصدر قراره الآتي ((يجوز زيادة الواو قبل ياء النسب، كما يجوز زيادة ألف قبل الواو مما شاع وكثر استعماله... لأنَّ في ذلك تيسيراً على المتكلمين وإثراء للغة)) (٣٠).

والنسب في هذا السياق أفاد توضيح الموصوف (الخوف)، ذلك الخوف القابع في قلوب الناس من شرّ الدنيا وفيه أيضاً تحقير للخوف الدنيويّ ودفع الناس إلى مجاهدة النفس للتخلص من أدرانها وشرّها.

ومن مظاهر النسب الى الاسم المقصور المنتهي بالألف الواقعة سادساً ما جاء في مقالته الموسومة بـ (عروس تزف إلى قبرها) قال ((وكانت السنوات الثلاث عمر يقطعه المرض، ينتظرون به العرس، وينتظر بنفسه الرسم! يا عجائب القدر! أذاك لحن موسيقيّ لأئين استمر ثلاث سنوات، فجاء آخره موزوناً بأوله في ضبط ودقة)) (٣١).

قوله (موسيقيّ) منسوب إلى (موسيقى) وهو لفظ يوناني يذكر ويؤنث ويطلق على فنون العزف على آلات الطرب (٣٢). والألف في كلمة (موسيقى) يمثل الحرف السادس والنسب إليها يكون بحذف الألف وإلحاق ياء النسب بها مع كسر ما قبل الياء طلباً للخفة . والرافعي في هذا النص شبه أنين العروس المريضة بالموسيقى ليصور شكواها وشدة ألمها وهذا يشكل في النص مفارقة من نوع مفارقة الموقف، فالموسيقى تعزف في الفرح والاحتفالات وهنا جاء مع الحزن والأنين لكون المشتكي عروس.

(٤) النسب إلى الاسم الممدود :

من الأمثلة التي وردت في كتاب (وحي القلم) على هذا النوع من النسب ما جاء في مقالته الموسومة بـ (نقد الشعر وفلسفته)، قال: ((وهذا المتعلق على أخبار الشاعر وشعره كتعلق التلخيص على أصله المطول والشرح على متنه الموجز، إنما هو كاتب يجد من ذلك مادة إنشائية فيتصرف بها ليكتب...)) (٣٣).

قوله (إنشائية) الأصل قبل النسب (إنشاء) ، والهمزة في الاسم الممدود أنواع ، قال الرضي الأسترآبادي : ((إنّ الهمزة المتطرفة بعد الألف: إمّا أن تكون بعد ألف زائدة، أو لا، فالتّي بعد ألف زائدة على أربعة أقسام، لأنّها إمّا أن تكون أصلية كقراء ووُضَاء والأكثر بقاؤها قبل ياء النسب بحالها، وإمّا أن تكون زائدة مَحْضَة وهي للتأنيث... وإمّا أن لا تكون الهمزة زائدة صرفة ولا أصلية صرفة، وهي على ضربين: إمّا منقلبة عن حرف أصلي ككساء ورداء، وإمّا ملحقة بحرف أصلي كعِلْبَاء ، وحربَاء...)) (٣٤).

وبما أنَّ همزة (إنشاء) أصلية فالنسب إليها يكون بإبقاء الهمزة على حالها؛ لقوتها وأصالتها، ولما كان الموصوف كلمة (مادة) مؤنثاً فقد جاءت التاء بعد ياء النسب وقد أفاد النسب تخصيص الموصوف. ويدل الإنشاء في سياق الكلام على التشكيل والبناء، فالكاكتب يستغل أخبار الشاعر وشعره ويجعلها مادة أولية يبني ويشكل عليها نقده ومنهم من يقلب الهمزة الأصلية واواً استثقالاً فيقول: (إنشاويّ، والأحسن الإبقاء قال الرضي الأسترآبازي: ((...وقد تشبه قليلاً حتى يكاد يلحق بالشذوذ الهمزة الأصلية بالتي للتأنيث فتقلب واواً نحو: قَرَاوِيّ ووُضَاوِيّ))^(٣٥).

ومن مظاهر النسب إلى الاسم التي تكون همزتها للتأنيث ما جاء في مقالة الرافعي الموسومة بـ (السمة)، فقال على لسان الفقيه البغداديّ أحمد بن مسكين: ((وجاء يوم صحراويّ كأنما طلعت شمس من بين الرمل لا من بين السحب، ومرت الشمس على دراي في بغداد مرورها على الورقة الجافة المعلقة في الشجرة الخضراء؛ فلم يكن عندنا شيء يسيغه حلق آدمي...))^(٣٦).

النسب إلى صحراء جاء بقلب الهمزة واواً وجلب ياء النسب، وإنّما وجب قلبها واواً قصداً للفرق بين الهمزة الأصلية والزائدة المحضة، ولأنّها لو سلمت لوقعت حشواً وعلامة التأنيث لا تقع حشواً^(٣٧). وقيل إنّها قلبت واواً لكون الهمزة أثقل من الواو، ولم تقلب ياء لئلا تجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة^(٣٨). ومن العرب من يُقرّ الهمزة فيقول: صحرائيّ، وذلك قليل رديء^(٣٩). وقد أفاد النسب في هذا السياق تخصيص الموصوف (يوم) فدل على صفة معينة، والصحراء هنا كناية عن الجذب والقحط فبيت بلا طعام صحراء. سبق أن ذكرنا أنّ الاسم الممدود هو الاسم المختوم بالهمزة قبلها ألف زائدة، أمّا إذا كانت الألف قبل الهمزة ليست زائدة فالاسم لا يعد ممدوداً والنسب إليه يكون بإبقاء الهمزة وقد ورد هذا النوع من النسب عند الرافعي في مقالته الموسومة بـ (الشيطان) فقال على لسان الشيخ الدقاق: ((فإن الكون كله جوهر واحد هو النور، حتى الجبل هو نور صخريّ، وحتى البحر هو نور مائيّ، وحتى الحديد والذهب والتراب، كل ذلك نور صرفته القدرة الإلهية تصريفها المعجز))^(٤٠).

قوله (مائيّ) منسوب إلى ماء، والأصل منه (مَوّه) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار (ماه) فاجتمع الألف والهاء، فأبدلوا من الهاء أختها، وهي الهمزة؛ لأنّها أجلد

منها ومن مخرج واحد ، كما أبدلت في (هَرَفْتُ) من (أَرَفْتُ) ^(٤١). قال أبو علي الفارسي : ((وماء كلمة نادرة يعزّ نظيرها لتوالي إعلالين فيها، أحدهما قلب الواو ألفاً ، والآخر قلب الهاء همزة ولا يكاد يتوالى إعلالان)) ^(٤٢). والقياس في النسب إلى هذا النوع من الاسم يكون بإبقاء الهمزة كما استعمله الرافعي؛ لأنّ بدل الهمزة من الهاء غير قياس فلا يلتفت إلى الأصل وكأنّ الهمزة أصلية وسُمع عن العرب : ماويّ على غير قياس بقلب الهمزة واواً، تشبيهاً للهمزة المنقلبة عن الهاء بالهمزة المنقلبة عن حرف علة ^(٤٣). وهما من النسب الشاذ عند أبي جعفر النحاس وفي توضيح ذلك قال : ((ومن الشاذ قولهم في النسب إلى الماء مائيّ وماويّ، وقد كان يجب أن يقال في النسب إليه: ماهيّ؛ لأنّ الأصل في الماء ماءً ، والدليل على ذلك قولهم في التصغير مؤيّه، وفي الجمع القليل أمواه، وفي الجمع الكثير مياه، وربما غلط بعض الكتاب فقال: أمياه وأرياح ، ولا يجوز إلا أمواه وأرواح ٠٠٠ والدليل على شذوذه في النسب إليه أنّهم ينسبون إلى شاءٍ شايّ ، فيرد الهاء المحذوفة)) ^(٤٤). وقد سبقه إلى هذا الرأي الخليل ، فقال: ((والنسبة إلى الماء ماهيّ. وماهت السفينة تموه وتماه إذا دخل فيها الماء)) ^(٤٥).

ولسيبويه رأي في (شاء)، إذ قال: ((وأماً الإضافة إلى شاءٍ فشاويّ، كذلك يتكلمون به ٠٠٠ وإنّ سميت به رجلاً أجريته على القياس تقول شائيّ ، وإنّ شئت قلت شاويّ كما قلت عطاويّ)) ^(٤٦). وكأنّ سيبويه يرى جواز الوجهين بعد التسمية أمّا قبل التسمية فيوقف عند المسموع، وهو القلب واواً. وأجاز كثير من العلماء في هذه الهمزة إبقاءها وهو القياس أو قلبها واواً سواء سمي بهذه الكلمات أم لم يسم بها ^(٤٧).

(٥) النسب إلى ما ختم بياء مشددة :

نظير هذا النوع من النسب عند الرافعي ما جاء في مقالته الموسومة بـ(سمو الفقر في المصلح الاجتماعيّ الأعظم ٢) إذ قال : ((فإذا قرأت الأحاديث التي أسلفناها فلا تقرأها زهداً وتقللاً، ولا فقراً وجوعاً، ولا اختلالاً وحاجة، كما تترجمها نفسك أو تحسها ضرورتك؛ بل انظر فيها واعتبرها بنفسه هو صلى الله عليه وسلم، ثم اقرأها شريعة اجتماعية مفصلة على طبيعة النفس، قائمة على أن تأخذ نفس الإنسان من قوى الدنيا عناصرها الحيويّة، لتعطي الحياة من ذلك قوة عناصرها)) ^(٤٨).

قوله (حيوي) منسوب إلى (حيّ)، واختلفوا في أصل (حيّ) فقد ذهب العكبري إلى أنّ أصله (حيّ) من (حيّ يحيا) وزنه (فَعْل) أدغمت عينه في لامه^(٤٩). وأراه صواباً لبعده عن التكلف. وقيل أصله (حيو) قلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها ولذلك كتبوا الحياة في المصحف بواو تنبيهاً على هذا الأصل، ويؤيده قولهم (الحيوان)^(٥٠). والحقيقة إنّ كتابة الحياة بواو في المصحف يرد بقولهم أنّ كتابتها بواو ليعلم أنّ الواو بعد الياء في الجمع، أو على أنّ الألف مفخمة^(٥١). وأمّا استدلالهم بكلمة (الحيوان) فيرده ما ذهب إليه الخليل إلى أنّ أصله (حييّان) بياءين محركتين بالفتح، لأنّه من (حييّت)، إذ ليس في كلام العرب ما عينه ياء ولامه واو وإنّما قلبت الياء الثانية واواً فراراً من توالي المثليين، وكان قلب الياء الثانية واواً أولى من قلب الأولى، لأنّ الثانية هي التي حصل فيها التكرير ومن ثم الثقل^(٥٢). أمّا الرأي الثالث في (حيّ) فقليل أصله (حييّ) على زنة (فَعْل) وخفف فأصبح وزنه (فَعْلًا) كما قالوا: مَيّت وهَيّن، والأصل (مَيّت) و(هَيّن)^(٥٣).

والنسب إلى (حيّ) يكون بإبقاء الياء الأولى على حالها مع فتحها وقلب الياء الثانية واواً، قال المرادي: ((إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة، فإمّا أن تكون مسبوقة بحرف، أو بحرفين، أو بثلاثة فصاعداً، فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب، ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي، فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم تزد على ذلك، كقولك في حيّ: حيويّ، فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبتها واواً لأجل ياء النسب))^(٥٤). ولم ينسب على لفظها كراهة اجتماع أربع ياءات في آخر الاسم، وذلك مستثقل في كلامهم. وجوز بعضهم النسب على اللفظ، فيقال: حيّ، وطبيّ^(٥٥).

وقد ألحقت التاء بالاسم بعد ياء النسب لكون موصوفها (عناصر) جمع تكسير والنسب في هذا السياق أفاد توضيح المعرفة فالرسول (صلى الله عليه وسلّم) كان يملك المال ويجده، ولكنه لا يدعه يتناسل عنده، وإنّما كان عمله ترجمة لإحساسه الروحي. ومن أمثلة النسب إلى الاسم المختوم بياء مشددة بعد حرفين ما جاء في مقالة الرافعي الموسومة بـ (سمو الفقر في المصلح الاجتماعيّ الأعظم ٢) إذ قال: ((ولا يسمى فقره صلى الله عليه وسلّم زهداً كما يظن الضعفاء ممن يتعلقون على ظاهر التاريخ ولا يحققون أصوله النفسية؛ وأكثرهم يقرأ التاريخ النبويّ بأرواح مظلمة تريهم ما ترى العين إذا ما اختلط الظلام

ولبس الأشياء فترأت جملة لا تفصيل لها، مفرغة لا تبين فيها؛ وما بها من ذلك شيء))^(٥٦).

قوله (النبويّ) منسوب إلى (النبويّ) إذ إنّ الياء المشددة فيها واقعة بعد حرفين لذا تحذف الأولى وتقلب الثانية واواً بعد فتح ما قبلها؛ ((وذلك أنّهم كرهوا أن توالى في الاسم أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم وثقيف حيث استنقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة، لأنّك إذا حذفت الزائدة فإنّما تبقى التي تصير ألفاً، كأنه أضاف إلى فَعَلَ أو فُعَلَ))^(٥٧).

وجاء النسب في هذا السياق لتوضيح الموصوف (التاريخ) فهو ليس تاريخ ككل تواريخ الناس بل تاريخ منسوب إلى نبيّ البشرية محمد (صلى الله عليه وسلم) فتاريخ حياته الشريفة مملوء بالجد والصبر والعمل والثبات والحكمة والسياسة.

٦ - النسب إلى ما كان على (فعل) و(فعليلة):

من أمثلة هذا النوع من النسب ما جاء في مقالته الموسومة بـ (الطفولتان) إذ قال : ((وكان "عصمت" يحلم بهذه الأحلام الفلسفية، وطفولته تشب وتسترجل، ورخاوته تشتد وتتماسك؛ وكانت حركات الأطفال كأنها تحركه من داخله، فهو منهم كالطفل في السينما حين يشهد المتلاكمين والمتصارعين، يستطيره الفرح، ويتوثب فيه الطفل الطبيعيّ بمرحه وعنفوانه، وتتقلص عضلاته، ويتكشف جلده، وتجتمع قوته؛ حتى كأنه سيظهر أحد الخصمين ويلكم الآخر فيكوره ويصرعه، ويفض معركة الضرب الحديديّ بضربته اللينة الحريرية!))^(٥٨).

قوله (الطبيعيّ) منسوب إلى (الطبيعة) على زنة (فعليلة) نسب الرافعي إليه بإثبات الياء بالرغم من توفر شروط حذف الياء فيه وهو صحة العين ونفي التضعيف قال ابن الحاجب: ((وتحذف الواو والياء من فَعُولَةٍ و فَعِيلَةٍ بشرط صحة العين ونفي التضعيف كحَنَفِيٍّ وشَنَنِيٍّ، ومن فَعِيلَةٍ غير مضاعفٍ كجُهَنِيٍّ بخلاف طَوِيلِيٍّ وشَدِيدِيٍّ...))^(٥٩). وإثبات الرافعي الياء في (فعليلة) ينسجم مع مقترح عباس حسن في أن ((ينسب إلى فَعِيلَةٍ و فَعِيلَةٍ من غير تغيير إلّا بحذف التاء الأخيرة، أمّا ما ورد عن العرب مما هو منسوب إلى أسماء البلدان والقبائل بحذف الياء، وجعل الكسرة فتحة فإنّما نحفظه ولا نقيس عليه))^(٦٠). وأشار أبو البركات الأنباري إلى علة حذف الياء في (فعليلة) و(فعليلة) قائلاً: ((إنّما وجب

حذف الياء في باب فَعِيلَة، وفَعِيلَة دون باب فَعِيل، وفَعِيل؛ لأنَّ باب "فَعِيلَة، و فَعِيلَة" اجتمع فيه سببان موجبان للحذف؛ وهما: طلب التخفيف، وتأنيس التغيير بحذف تاء التأنيث، وباب "فَعِيل، وفَعِيل" ليس فيه إلّا سبب واحد وهو طلب التخفيف، فلمّا كان في باب "فَعِيلَة، و فَعِيلَة" سببان؛ لزمه الحذف، ولمّا كان في باب "فَعِيل، وفَعِيل" سبب واحد لم يلزم الحذف))^(٦١). وقد خصَّ ابن قتيبة الأعلام المشهورة وحدها بحذف الياء فقال: ((وكذلك إذا نسبت إلى فَعِيل أو فَعِيلَة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً أُلقيت منه الياء، مثل: ربيعة وبَجيلة، تقول: رَبْعِي، وبَجَلِي، وحنيفة حَنْفِي، وثقيف ثَقَفِي، وعَتِكَ عَتَكِي، وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني))^(٦٢). فابن قتيبة قد اشترط في حذف الياء أن يكون الاسم علماً مشهوراً، ولم يجعل الحذف قاعدة عامة لجميع الأسماء التي على زنة (فَعِيل) أو (فَعِيلَة)، وقد عرض الاستاذ أنستاس الكرمللي العديد من الشواهد على صيغتي (فَعِيل) أو (فَعِيلَة) من الكلام الذي يحتج به على إثبات الياء مع استيفائهما الشرطين صحة العين ونفي التضعيف -قائلاً: ((أنت ترى من هذا تتبع أن العرب لم ينسبوا مطلقاً إلى (فَعِيل و فَعِيلَة) بقولهم (فَعَلِي) بالتحريك إذا كان غير مشهور؛ علماً كان أم نكرة؛ بل (فَعِيل) بإثبات الياء على أصلها))^(٦٣). وانتهى في بحثه إلى قياسية النسب إلى (فَعِيلَة) - (فَعِيلِي) بإثبات الياء، كما يجوز النسب إليها على (فَعَلِي) بحذف الياء بالشرطين السابقين مع اشتراط الشهرة الفياضة فمتى اجتمعت هذه الشروط حذفت الياء جوازاً لا وجوباً. وذهب مصطفى جواد إلى رفض كون استيفاء الشرطين قاعدة عامة في حذف الياء من (فَعِيل) و (فَعِيلَة) بل خصصه بالأعلام المشهورة، وذلك لما للعلم من الشهرة والقرينة وقوة النسب ما يميزه من غيره، ويبعده عن اللبس فلا يؤثر حذف الياء تأثيراً مشوهاً عليها^(٦٤). ويرى مصطفى جواد أن ابن قتيبة لم يشترط العلمية وحدها بل أضاف إليها الشهرة وعزا إعمام قاعدة حذف الياء في (فَعِيل) و (فَعِيلَة) إلى سوء استقراءهم، أو لتقليدهم غيرهم^(٦٥).

وقد قررت لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية في القاهرة أن النسب إلى (فَعِيلَة) هو (فَعِيلِي) قياساً مطرداً، وأنه يجوز النسب على (فَعَلِي) بحذف الياء بشروط ثلاثة هي صحة العين ونفي التضعيف واشتهار الاسم المنسوب إليه شهرة فياضة^(٦٦).

ويعزو الرضي علة عدم حذف الياء في (فَعِيل) وحذفها في (فَعِيلَة) إلى أنه ((لما لم يحذف في المذكر حرف لم يحذف حرف المد أيضاً، ولما حذف في المؤنث التاء كما هو مطرد في جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحاً، فحذف حرف اللين أيضاً، إذ الحذف يذكر الحذف، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث، وكذا ينبغي أن يكون: أي يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث، لأن المذكر أول، وإنما حصل الالتباس بينهما لما وصلوا إلى المؤنث، ففصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذي كانوا اغتفروه في المذكر وتناسوه هناك، وإنما ذكروه ههنا بما حصل من حذف التاء مع قصد الفرق ...))^(٦٧). وقد أنكر عباس حسن هذا التعليل، لأنه ليس بالوجيه، وفيه تفرقة من غير مُسوِّغ^(٦٨).

ومن هذا يظهر أن الأصل في النسب هو المحافظة على الصيغة الأصلية للكلمة المنسوب إليها وأن مخالفة ذلك إنما تكون في طائفة من الكلمات المشهورة، استناداً إلى أن شهرة الكلمة تحفظ لها صيغتها وتدل على أصلها، فلا تكون هناك مظنة للضلال.

ولعل الرافعي نسب إلى (الطبيعة) بإثبات الياء -رغم توفر شروط حذف الياء- على اعتبار أن (الطبيعة) من أسماء الجنس، أي أن الطوائع عديدة منها طبائع الإنسان وطبائع الحيوان والنبات والأشياء... إلخ لذلك لم يجوز حذف الياء منه عند النسب إليه بخلاف العلم الذي له من الشهرة والاستفاضة ما يحفظه من الحذف عند النسب، وله من قوة المنسوب ما يميزه عن غيره، ويبعده عن اللبس. وفي هذا السياق يقول مصطفى جواد : ((وليست حال أسماء الجنس كالأعلام فالصواب أن نقول: البديهي والطبيعي والقبلي والعريزي لا أن نقول: البديهي نسبة إلى البديهة والطبيعي نسبة إلى الطبيعة والقبلي نسبة إلى القبيلة والعريزي نسبة إلى العريزة))^(٦٩). وفي السياق نفسه قال مصطفى جواد: ((قل: الحقوق القبلية، والرسوم الكنيسية ولا نقل: الحقوق القبلية، والرسوم الكنيسية؛ وذلك لأن القبيلة والكنيسة اسمان من أسماء الجنس، أعني أن القبائل كثيرة، والكنائس كثيرة، فلا يجوز حذف الياء منهما عند النسبة إليهما، أما حذف الياء فيكون مقصوراً على الأعلام، كقبيلة بجيلة وجزيرة ابن عمر، وقبيلة ثقيف، وعتيك، وجهينة، وحهينة، وعرينة وسليم وهذيل، فيقال: بجلي، وجزري، وثقفي، وعتي، وجهني، وعربي، وسلمي، وهذلي))^(٧٠).

ومما يعزز هذه الفكرة ورود (طبيعة) و(بديهة) و(سليقة) أو نحوها منسوبة بالياء في المعاجم، فقد أورد الفيومي كلمة (الطبيعة) منسوبة إليها مع إثبات الياء^(٧١)، وأورد ابن منظور (سليقي) مع إثبات الياء أيضاً^(٧٢).

وفي السياق نفسه نجد الرافي ينسب إلى (فَعِيلَة) المضعف وفق القاعدة التي تنص على إثبات الياء في المضعف فيقول : (الحديدي) و(الحريرية) لتوضيح الموصوف المعرف بأل في الأولى والمعرف بالإضافة في الثانية، ويعزو الزمخشري علة إثبات الياء في (فَعِيل) و(فَعِيلَة) المضعف إلى الخوف من اجتماع المثليين عند الحذف فيثقل، ولو أُدغم لزم زيادة التغيير مع اللبس^(٧٣).

وهنا يلحظ كيف استعمل الرافي النسق الصرفي بين (الحديدي) و(الحريرية) في خدمة المعنى الذي يريد.

(٧) النسب إلى الاسم المحذوف منه حرف :

نظير هذا النوع من النسب عند الرافي ما جاء في مقالته الموسومة بـ (قصة أب) في معرض كلامه على زوج الأديب عبدالله عمار، فقال على لسان صديقه الأديب: ((وكل نظرة من عيني زوجتي إلي كانت منها هي نظرة، وكانت عندي أنا مرآة الروح للروح. ولكنها لم تنس أنها تموت لوضع مولودها، وأن هذه الآلام الدموية الذابحة هي الوسيلة لأن تترك لي بقية حياة منها ...))^(٧٤).

قوله (الدموية) أصله قبل النسب (دم) وقد اختلفوا في أصله فذهب سيبويه إلى أن أصله (دَمِي) على زنة (فَعَل) قال: ((أما ما كان أصله فَعَلًا فإنه إذا كسر على بناء أدنى العدد كسر على أَفْعَل... وإن كسر على بناء أكثر العدد كسر على فَعَالٍ وفُعُولٍ، وذلك قولهم: دماءٌ ودَمِي))^(٧٥). فدم عند سيبويه على زنة (فَعَل) لأنه يجمع على (فَعَال) و(فُعُول) كما جُمع (طَبِي) على (طِبَاء) و(طَبِي) وحجة هذا المذهب هو أن الأصل في هذه المنقوصات أن تكون أعينها سواكن حتى يقوم دليل على الحركة من حيث كان السكون هو الأصل والحركة طارئة^(٧٦).

وسبب حركة الميم عند القائلين بأن أصل (دم) (فَعَل) هو أنه لما حُذِفَ ورُدَّ إليه ما حذِفَ منه حُرِّكت الميم لتدل الحركة على أنه أُسْتُعْمِلَ محذوفاً^(٧٧).

وذهب المبرد إلى أن (دم) مصدر على زنة (فعل) وإن جاء جمعه مخالفاً
لنظائره، والدليل على ذلك قولهم: دَمِي يَدْمِي دَمًا، فعلى هذا يكون أصله (دَمِي) أو (دَمَو)
فقلبت لامه ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها فصار (دَمًا)، منه قول الشاعر:
فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمِي كُلُّوْنَا
ولكن على أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا
استعمل الشاعر (الدَّمَا) تاماً، والدليل الآخر أن تثنيته جاءت بالتحريك، فالشاعر
لَمَّا اضطر أخرج على أصله ورد ما ذهب منه فقال:

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ دُبْحَنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ (٨٧)
أَمَّا دليل جمعه على (فعال) فلا يصح عندهم دليلاً لأحد، لأنَّ فِعَالاً مفردة: فَعَلٌ ، وفَعَلٌ
نحو: كَلَبَ كِلَابٍ ، وَجَمَلَ جَمَالٍ (٨٩).

وأيد ابن السراج (دَمًا) على زنة (فعل) مستنداً بالتثنية، فقال: ((وليس عندي في قولهم:
دَمِي يَدْمِي دَمًا حجة لمن ادعى أن "دَمًا" فَعَلٌ لأنَّ قولهم: دَمِي يَدْمِي دَمًا إنما
هو "فَعَلٌ" ومصدرٌ اشتقا منَ الدمِ كما: اشتقَّ تَرَبَّ مِنَ "التُّراب" ... فقولهم "دَمًا" اسمٌ
للحدثِ والدمُ اسمٌ للشيء الذي هو جسمٌ ... ولكن قولهم: دَمِيَانِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ "فَعَلٌ" ((٨٠)
وذهب العكبري مذهب المبرد مرجحاً الياء لأمّا في كلمة (دم)، فقال: ((وقد حُذِفَتِ
الياءُ من دمٍ وأصله دَمِي لِقَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ دَمِيَانِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ دَمَوَانِ وَقَالُوا فِي الْفِعْلِ
دَمِيَتِ دَمِي وَهُوَ مُحْتَمَلُ الْأَمْرَيْنِ وَالْأَكْثَرُ)) (٨١). وأنكر على المبرد استدلاله بحركة العين
في التثنية دليلاً على مصدرية (دم)، لأنَّ هذه الحركة في التثنية إنما هي إشعار بأنّها موضع
إعراب تظهر عليه الحركات الإعرابية بعد حذف لام اللفظ لذا قال (دميان) فأبقوا الحركة
على الميم إشعاراً بأنّها موضع حركة الإعراب (٨٢).

وقيل (دم) بالتضعيف، ولكنها وصفت بأنّها لغة رديئة (٨٣). ومذهب سيبويه هو
الراجح لدينا، لأنَّ (فعل) ساكن العين يجمع على (فعال) و(فُعُول) أي: دِمَاءٌ ودُمِيٌّ أَمَّا
(فعل) المتحرك العين فلا يجمع على (فعال) و(فُعُول) معاً بل يجمع إمّا على (فعال) كَجَمَلَ
جَمَالٍ أو على (فُعُول) وحده كعَصَا وَعَصِيٍّ .

وبما أنّه يجوز ردّ المحذوف عند التثنية وعدم ردّه فيقال: دَمَوَانِ ودَمِيَانِ برد
المحذوف واواً أو ياءً، و(دَمَانِ) بعدم رد المحذوف فكذا عند النسب إليه يجوز عدم رد
المحذوف فيقال: دَمِيٍّ ، كما يجوز (دَمَوِيٍّ)، إن كان أصلها (دَمَوٌ) أو (دَمِيٌّ) عند سيبويه

اعتداداً بالحركة الطارئة ، و(دمويّ) عند الأخفش اعتداداً بالحركة الأصلية ^(٨٤). والنسب الوارد في سياق نص الرافعي (دمويّ) اعتداداً بالحركة الطارئة. وقد جاء الرافعي بالتاء بعد ياء النسب ؛ لأنّ الموصوف جمع تكسير وقد أفاد توضيح الموصوف (آلام) فهي ليست مجرد آلام تعاني منها وقت الولادة وتنتهي بوضع الطفل بل هي آلام دموية قاتلة ستودي بحياتها.

(٨) النسب إلى الجمع :

نجد ظاهرة النسب إلى الجمع عند الرافعي في مواضع عدة من كتابه من ذلك ما جاء في مقالاته الموسومة بـ (السمو الروحي الأعظم والجمال الفني في البلاغة النبوية)، قال: ((إن كلام نبينا صلى الله عليه وسلم يجب أن يترجم بفلسفة عصرنا وآدابه، فستراه حينئذ كأنما قيل مرة أخرى من فم النبوة، وستراه في شرحه الفلسفي كالأزهار الناضرة... وتجده يرف على البشرية المسكينة بحنان كحنان الأم على أطفالها، والناس الآن كالأطفال غابت أمهم، فهم في تنافر صبياني...)) ^(٨٥).

قوله (صبيانيّ) الأصل قبل النسب (صبيان) (فعلان) جمع (صبيّ)، والملاحظ من خلال سياق نص الرافعي أنّه نسب إلى الجمع دون رده إلى مفردة (صبيّ) والنسب إليه (صبويّ). ولعلّ نسبه إلى لفظ الجمع للإفادة من المنسوب على هيأته الأصلية؛ لأنّه منسوب إلى صبيان عدة ويراد من نسبته هذه الدلالة على اشتراك الصبيان في التنافر، والشبه قائم بين البشرية من دون موجه والصبيان من دون أم في العبث والطيش والاستبداد. والنسب إلى الجمع في هذا السياق واجبة؛ لأنّه أريد به الدلالة على الاشتراك الجمعي، فهي مختصة بمجموع الصبيان. وبهذا يتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحد، وقد أوضح د. مصطفى جواد الغاية من النسب إلى الجمع قائلاً: ((أنّ النسبة لا ينظر فيها إلى كون المنسوب إليه جمعاً أو مفرداً لأنّها نسبة اسم إلى اسم آخر لاتصاله به نسباً أو مكاناً أو مادة أو لوناً أو حزباً أو حرفاً أو شيئاً آخر، كالعربيّ والتميميّ والمكيّ والحجريّ والدريّ والأفغانيّ والشعوبيّ، فالنسبة وسيلة إلى الإيضاح لا يتم الإيضاح إلا بالمحافظة على صورة الاسم المنسوب إليه، فكمال صورته هو الكفيل بفائدة الإيضاح والتغيير فيه يؤدي إلى ضياع الفائدة المرادة بالنسبة)) ^(٨٦).

وقد اتخذ الصرفيون والنحويون قاعدة عامة في النسب إلى الجمع وهي رده إلى المفرد ، ثم النسب إليه ، للفصل بين الجمع الباقي على دلالاته الجمعية وبينها إذا كانت اسماً لشيء واحد ؛ لأنها إذا سمى واحداً بشيء منها كان النسب على اللفظ ، لأنه قد صار واحداً. وفي هذا السياق قال سيبويه: ((اعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبداً فإنك توقع الإضافة على واحده الذي كسر عليه؛ ليفرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلا الجميع. فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل: قبلي وقبلياً للمرأة. ومن ذلك أيضاً قولهم في أبناء فارس بنوي، وقالوا في الرباب: ربي وإنا الرباب جماعاً وواحد ربة، فنسب إلى الواحد وهو كالتوائف. وقال يونس: إنما هي ربة ورباب، كقولك: جعفره وجفار، وعلبة وعلاب، والربة: الفرقة من الناس. وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلت: مسجدي، ولو أضفت إلى الجمع قلت: جمعي كما تقول: ربي. وإن أضفت إلى عرفاء قلت: عريفي. فذلك ذا وأشباهه. وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب وزعم الخليل أن نحو ذلك قولهم في المسامعة مسمعي والمهالبة مهلبني لأن المهالبة والمسامعة ليس منهما واحد اسماً لواحد))^(٨٧). وهذا هو مذهب البصريين^(٨٨). وعلة النسب إلى مفرد الجمع عند السيرافي هو أن المنسوب ملابس لكل واحد من الجماعة ولفظ الواحد أخف فنسبوه إلى الواحد^(٨٩). وبرر العكبري لهذا النوع من النسب قائلاً: ((فإن نسبت إلى جمع مثل رجال وفرائض رددته إلى الواحد لوجهين أحدهما أن النسب ينقل إلى الوصف والوصف هنا يصير واحداً لأن الموصوف واحد فينبغي أن يكون اللفظ مفرداً ليطابق المعنى والثاني أن الجمع والنسب معنيان زائدان فلم يجمع بينهما فراراً من الثقل ولا لبس لأن الواحد المنسوب إليه يشتمل على الجمع وليس المراد في النسب الدلالة على الجمع بل النسب إلى الجنس فيصير في ذلك كالتمييز فإن الواحد فيه يغني عن الجمع فأما مدائني وأنباري فجاز لما سمى الواحد بالجمع))^(٩٠).

وعزا الباحث عباس السوسوة السبب في تحريم البصريين النسب إلى الجمع إلى أن أمثلتها العائدة إلى عصر الاحتجاج قليلة، وعد هذا أمراً طبيعياً لأخذهم اللغة عن البدو الخالص وهؤلاء حياتهم بسيطة في أدوارها المختلفة ، ليس فيها تنوع وتعدد كالذي عند الحضرة وبعد حصول التطور الحضاري عبرت العربية عن الحاجات الحضارية المختلفة

لأصحابها من ثقافية وحرفية ولغوية ودينية ونفسية وكان من بينها إرادة النسب إلى الجمع^(٩١).

أمّا الكوفيون فيخالفون أهل البصرة في مسألة النسب إلى الجمع فيجيزون النسب إلى جمع التكسير مطلقاً دون ردّه إلى واحده بهذا يتميز عندهم المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحده وحجتهم أنّ السماع الكثير يؤيد دعواهم إذ إنّهم نقلوا العشرات من أمثلة النسب إلى لفظ الجمع دون ردّه إلى مفردة، فضلاً عن أنّ النسب إلى المفرد يوقع في اللبس كثيراً^(٩٢). وقد أورد د. مصطفى جواد عشرات الأمثلة المستقاة من كلام العربي الفصيح أثبت فيه صحة النسب إلى الجمع دون ردّه إلى مفردة منها استشهاده بقول الجاحظ: ((قال صاحب الكلب: لو شئنا أن نقول: إنّ سهره بالليل ونومه بالنهار خصلة ملوكيّة نقلنا))^(٩٣). ووجد الظاهرة في تسمية كتاب ابن جني (التصريف الملوكي) وانتقل في استشهاده إلى الأديب الثعالبي في كلامه عن تفاصيل حركات اليد قائلاً: ((فإنّ مدّ يده نحو الشّيء كما يمدّ الصّبّيان أيديهم إذا لعبوا بالجوز فرموا بها في الحفرة فهو السّدوّ والزّدوّ لغة صبيّانيّة في السّدوّ))^(٩٤).

وعدّ الباحث عباس السوسوة النسب إلى الجمع ظاهرة أسلوبية عند بعض الكتاب المحدثين، حين قال: ((وهذه الظاهرة اللغوية الصرفية يمكن عدّها ظاهرة أسلوبية عند بعض الكتاب، ذلك أنّها وإن تكن موجودة لدى الجميع دون استثناء - فإنّها لدى بعضهم تكثر من جهتين: كثرة ورودها في كل بحث أو مقالة أو كتاب لهم، وتنوع الألفاظ التي تأتي منها، مقارنة بغيرهم. ولعل أبرز مثليين لكاتبين اتخذوا من هذه الظاهرة ظاهرة أسلوبية هما عبدالله البردوني من اليمن، وعلي زيعور من لبنان))^(٩٥). وقد درس مجمع اللغة العربية في القاهرة مسألة النسب إلى الجمع على حاله دون ردّه إلى المفرد عند الحاجة وأصدر في ذلك قراراً نصه: ((يجوز النسب إلى المثنى، وجمع التكسير، والجمع السالم بنوعيه على ألفاظهما تفادياً للبس حتى لا يشبه النسب إلى المثنى أو الجمع النسب إلى المفرد))^(٩٦).

ومن مظاهر النسب أيضاً إلى الجمع ما جاء في مقالة الرافعي الموسومة بـ (الجمال البائس ٥)، فقال: ((والرجال يعلمون أن للمرأة مظاهر طبيعية، من الخيّلاء والكبرياء والاعتداد بالنفس والمباهات بالعفة؛ لكن هؤلاء الرجال أنفسهم يعلمون كذلك،

أن هذا الظاهر مخلوق مع المرأة كجلد جسمها الناعم، وأن تحتها أشياء غير هذه تعمل عملها وتصنع البارود النسائي الذي سينفجر^(٩٧).

قوله (النسائي) أصله قبل النسب (نساء)، وقد اختلف العلماء فيه فهو عند سيبويه جمع تكسير مفردة (نسوة)^(٩٨)، وقيل هو اسم جمع مفردة (امراة) من غير لفظ الجمع^(٩٩). وقد نسب الرافعي إلى لفظ الجمع دون رده إلى مفردة (نسوة) في هذا النص وهو بهذا خالف سيبويه في نسبه إلى (النساء)، إذ قال سيبويه: ((وتقول في الإضافة إلى نساء: نسوي، أنه جماع نسوة وليس نسوة بجمع كسر له واحد))^(١٠٠).

وتابع سيبويه في هذا الرأي الرضي الأسترآبادي إذ قال: ((وإن كان اللفظ جمعاً واحده اسم جمع نسبت أيضاً إلى ذلك الواحد، كما تقول في النسبة إلى نساء: نسوي، لأن واحده نسوة، وهو اسم جمع، وكذا تقول في أنفار وأنباط: نفري ونبطي...))^(١٠١). ولو أخذنا برأي من قال إن (نساء) اسم جمع مفردة (امراة) حينئذ يكون النسب قياسياً، لأن النسب إلى اسم الجمع يكون على لفظه كقومي ورهطي في النسب إلى قوم ورهط، ومدار النسب في هذا السياق هو النسب إلى لفظ الجمع، للإفادة من دلالة الجمعية، لأن الكلام على جنس النساء وطباع تميزهم وتختص بحلولها فيهن دون الرجال.

(٩) النسب بإضافة (إن) قبل الياء المشددة:

ورد هذا النوع من النسب بوفرة في كتاب (وحي القلم) منه ما جاء في مقالته الموسومة بـ (المشكلة ٣) إذ قال الرافعي على لسان أديب من بغداد: ((وجاءها المخاض، وطرقت بغلام؛ وسمعت الأصوات ترتفع من حجرتها: ولد! ولد! بشروا أباه. فو الله لكأن ساعة من ساعات الخلد وقعت في زماني أنا من دون الخلق جميعاً وجاءتني بكل نعيم الجنة... ومن يومئذ نطق لسان جمالها في صوت هذا الطفل. ثم جاء أخوه في العام الثاني، ثم جاء أخوهما في العام الثالث؛ وعرفت بركة الإحسان من اللطف الرباني في حوادث كثيرة، وتنفست علي أنفاس الجنة وفسرت الآية الكريمة نفسها بهؤلاء الأولاد))^(١٠٢). قوله (الرباني) منسوب إلى (الرب) أي الله تعالى على غير قياس، بإضافة الألف والنون قبل الياء المشددة. وهذه القاعدة يمكن اطرادها في كثير من النسب عندما تقصد منها المبالغة، قال المبرد في باب: (ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب): ((وذلك قولك في الرجل تنسبه إلى أنه طويل اللحية: لحياتي،

وفى طويل الجمة:جمانيّ،وفى طويل الرّقبة:رقبانيّ،وفى كثير الشعّر:شعرانيّ؛ فَإِنَّمَا زِدْتُ لَمَّا أَخْبَرْتُكَ بِهِ مِنَ الْمَعْنَى فَإِنْ نَسَبْتَ رَجُلًا إِلَى رَقَبَةٍ، أَوْ شَعْرًا، أَوْ جَمَةً قُلْتَ:جَمِيّ،وَشَعْرِيّ،وَرَقَبِيّ،لَأَنَّكَ تَزِيدُ فِيهِ مَا تَزِيدُ فِي النِّسْبِ إِلَى زَيْدٍ، وَعَمْرُو))^(١٠٣). وقد يراد من هذا النسب معنى التخصيص، أي تخصيص هذا اللطف بالرب دون غيره.

وقد ورد هذا النوع من النسب في القرآن الكريم، والحديث الشريف ، وكلام العرب من ذلك قوله تعالى:﴿ مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُوتِيَهُ اللَّهُ إِلَّا كُتِبَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُعْطَى ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ۝﴾ (آل عمران: ٧٩)، وفي سياق آخر قال تعالى : ﴿وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رِثْيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا أَسْتَكَاثُوا ۚ وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ۝﴾ (آل عمران: ١٤٦) وجاء في حديث علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) لكميل بن زياد: ((الناس ثلاثة : عالم ربانيّ ومتعلم على سبيل نجاة وهمج رعاع اتباع كل ناعق))^(١٠٤).ومنه ما جاء في قول محمد بن علي المعروف بابن حنيفة(رضي الله عنه) لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ (رضي الله عنه) : ((مات ربانيّ هذه الأمة))^(١٠٥). وقد أورد العجاج كلمة (بحرانيّ) في شعره حين قال :

وَرَدُّ مِنَ الْجَوْفِ وَبَحْرَانِيّ

واعتبر النحاة هذا النوع من النسب عدولاً عن القياس،قال سيبويه:((فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل:وفي فقيم كنانة:فقميّ،وفي مليح خزاعة:ملحيّ، وفي ثقف: ثقفيّ، وفي زبيدة: زبانيّ...وقالوا في بني الحبلى من الأنصار:حبليّ،وقالوا في صنعاء:صنعانيّ،وفي شتاء: شتويّ،وفي بهراء قبيلة من قبيلة قضاة:بهرانيّ،وفي دستواء: دستوانيّ مثل بحرانيّ. وزعم الخليل أنهم بنوا البحر على فعلان، وإنما كان للقياس أن يقولوا: بحريّ))^(١٠٦).وقال الزمخشري:((ومن المعدولة عن القياس قولهم بدويّ وبصريّ وعلويّ وطائيّ وسهليّ ودهريّ وأمويّ وثقفيّ وبحرانيّ وصنعانيّ وقرشيّ وهذليّ))^(١٠٧).وعده الأزهري شاذاً حين قال : ((وما خرج" في النسب "عما قررناه في هذا الباب فشاذاً" ... كقولهم: "مروزيّ، بزيادة الزاي" نسبة إلى "مرو"، وربانيّ، وفوقانيّ، وسفلايّ، وتحتانيّ"، نسبة إلى: "الرب، وفوق وأسفل، وتحت"))^(١٠٨).

وقد نسج المعاصرون على منوال المتأخرين في وصفه بالشذوذ، والاقتصار على الوارد منه، وعدم القياس عليه، وفي هذا السياق قال مصطفى الغلاييني: ((ما جاء في النسب مخالفاً لما سبق تقريره من القواعد، فهو من شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها. وقد تقدم ذكرُ بضعها والتنبيه عليه. ومنها قولهم في النسبة إلى البصرة "بصري"، بكسر الباء... ومن ذلك قولهم "رقباني" و"شعراني" و"جماني" و"لحائي"، للعظيم الرقبة والشعر والجمّة واللحية))^(١٠٩). وقال علي أبو المكارم: ((وردت بعض صيغ النسب المختلفة عن القواعد السابقة، فتقتصر على السماع دون أن يقاس عليها...))^(١١٠). ونقل عن أحمد مختار عمر إنكاره أن يكون من شواذ النسب أو من المعدول عن النسب القياسي على حد تعبير سيبويه، وأجاز استعماله لما يحمله من معنى إضافي على مجرد النسب كالوصفية للفرقة بين الأبنية وما تدل عليه، مثل (نفساتي) نسبة إلى علم النفس و(نفسية) نسبة إلى النفس وهكذا فهي -على حد تعبيره- تفرقة دقيقة ما أحرانا أن نلتزم بها^(١١١). وعدّ أحمد مطلوب هذه النسبة فصيحة وإن خرجت عن قواعد النحاة لورودها في القرآن الكريم -الذي لا يوصف بالشذوذ فقد نزل بلسان عربي مبين- والحديث الشريف- نطقه أفصح العرب وأبلغهم- وفي كلام العرب الفصحاء والبلغاء ، ولأنّ قولهم بشذوذها لا يعني الخروج عن كلام العرب وإنما الخروج عن قواعد النحاة. ومع ذلك لم يطلق أحمد مطلوب عنان الأخذ بها بل وضع شروط منها الحاجة إليها لوضع المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية الجديدة بعد أن تشعبت العلوم والفنون، واستعمال لفظة واحدة في المصطلح العلمي خير من استعمال لفظتين أو أكثر. كذلك دقة الدلالة على المعنى المقصود الذي لا يتضح في النسبة أو الإضافة المعروفة كالوصف، والمبالغة، والدلالة على الحرفة أو تحديد معنى علمي جديد، واشترط أيضاً قبول الذوق له^(١١٢).

المطلب الثاني : صيغ النسب بغير الياء:

قد يستغنى في النسب عن يائها، وذلك باستعمال صيغ معينة لتدل على ما تدل عليه النسبة بالياء. وقد عقد سيبويه باباً للنسب بغير الياء أطلق عليه تسمية (باب من الإضافة تحذف فيه ياء الإضافة، وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء)^(١١٣) وتلك

الصيغ هي : فاعل، وفعل، وفعل والذي يدل على أنّ المقصود من هذه الصيغ النسبة، وليس المقصود اسم الفاعل، ولا المبالغة هو توفر أحد الأمور الآتية:

الأول : أن لا يكون له فعل ولا مصدر، مثل: نابل، وبغال.

الثاني : أن يكون له فعل أو مصدر، لكنه بمعنى اسم المفعول كماء دافق، وعيشة راضية، أو يكون مؤنثاً مجرداً من التاء كحائض، وطالق فلو كان المقصود منها اسم الفاعل للحقتها التاء، أو أن يكون جارياً على المعنى الذي تضمنه للمبالغة مثل: عزّ عزيز، وذلّ ذليل، وشعر شاعر فإنّ جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة، إذ العزيز والذليل والشاعر، صاحب العزّ والذلّ والشعر^(١١٤).

والحقيقة أنّ هناك فرقاً دلاليّاً في النسب بين الطريقتين ويتمثل هذا الفرق في أنّ النسب بالياء يدل على معنى النسبة العامة غير المخصوصة، لذا تؤول أمثلته بغض النظر عن نوع الاسم الذي لحقته ياء النسبة تأويلاً واحداً عاماً، هو منسوب أو معزو أو نحو ذلك. أمّا الصيغ الصرفية (فَعَال، وفَاعِل، وفَعِل) فتدل على معنى النسبة المخصوصة لا العامة، وهي نسبة تختلف باختلاف الصيغة، فما يدل عليه بـ(فاعل) غير ما يدل عليه بـ(فَعَال) ونستطيع أن نفهم هذا الفرق من قول ابن يعيش، إذ يقول: ((اعلم أنّهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور وذلك لأنّهم لم يأتوا بياء النسبة، لكنهم يبنون بناء يدل على نحو ما دلّ عليه ياء النسبة))^(١١٥). أي لا يدل على معنى النسبة نفسه، وإنّما يدل على معنى نحوه. ونجد صدق هذا الرأي عند الفيومي الذي صرّح بأنّ النسبة التي تدل عليها صيغة (فاعل) هي نسبة إضافية بمعنى: ذو الشيء^(١١٦).

(١) صيغة (فاعل) :

من أمثلة هذا النوع من النسب ما جاء في مقالة الرافعي الموسومة بـ(قصة الأيدي المنوضة) في معرض سخريته من السيوف الخشبية في أيدي الخطباء الذي يعتلون المنابر فقال: ((أفي سيف من الخشب معنوية غير معنى الهزل والسخافة، وبلاهة العقل وذلة الحياة، ومسوخ التاريخ الفاتح المنتصر، والرمز لخضوع الكلمة وصبيانية الإرادة؟ قال: وكان تمام الهزء بهذا السيف الخشبي الذي صنعه وزارة أوقاف المسلمين، أنّه في طول صمصامة عمرو بن معد يكرب الزبيدي فارس الجاهلية والإسلام، فكان إلى

صدر الخطيب، ولولا أنه في يده لظهر مقبضه في صدر الرجل كأنه وسام من الخشب (...))^(١١٧). قوله (فارس)(فاعل) لا فعل له^(١١٨). وعن اللحياني وحده: فَرَسَ وفَرَسَ إذا صار فارساً، وهو شاذ والمصدر الفراسة والفروسة^(١١٩). ويقال: فَرَسَ فَرَسُ فَرُوسَةً وفَرَسَةً، أي حنق أمر الخيل^(١٢٠). والفارس صاحب الفرس على إرادة النسب، مثل لابن وتامر ولا يكون في المؤنث^(١٢١). وفي دلالة (فاعل) على النسب قال سيبويه: ((وَأَمَّا مَا يَكُونُ ذَا شَيْءٍ، وَلَيْسَ بِصَنْعَةٍ يَعَالِجُهَا، فَإِنَّهُ مِمَّا يَكُونُ فَاعِلاً، وَذَلِكَ قَوْلُكَ لَذِي الدَّرْعِ: دَارِعٌ، وَلَذِي النَّبْلِ: نَابِلٌ، وَلَذِي النَّشَابِ: نَاشِبٌ، وَلَذِي التَّمْرِ: تَامِرٌ، وَلَذِي اللَّبَنِ: لَابِنٌ... ((^(١٢٢). ويرى الباحث سيف الدين طه أن دلالة (فاعل) على النسب: ((مسألة فسّر بها النحاة كثيراً من الألفاظ التي جاءت مجردة من الحدث، أو جاءت على خلاف القياس من صيغ اسم الفاعل ومن ذلك صفات المؤنث التي جاءت على زنة اسم الفاعل مجردة من علامة التأنيث، نحو: طامث، وحائض أي: ذات حيض، وذات طمث، وكذلك ما جاء من أسماء الفاعلين غير مشتق من فعل، نحو: تامر، ولابن، ودارع، ورامح، وناشب، وفارس، أي: صاحب تمر ولبن ودراع ونشاب وفرس. ويبدو أن الدلالة على النسب تكاد تطرد في كل ما جاء من أسماء الفاعلين مجرداً من الدلالة على الحدث من غير أسماء الذوات؛ ولهذا أخرج الرضي من أسماء الفاعلين لعدم دلالاته على الحدث))^(١٢٣). إذن جاء (فاعل) هنا بمعنى ذي كذا وهو ليس بجارٍ على الفعل، إنما صيغ لذي الشيء لذا يجيء ولا فعل له. وعدّ د. محمود سليمان ياقوت مجيء الصيغ الصرفية مؤدية معنى النسب من باب التحويل؛ لما له من أثر في التركيب النحوي لبعض العبارات فقال: ((من الإشارات الخاصة بهذا التحويل أن اسم الفاعل ربما يراد به النسب، وهذا يتبعه تقدير بعض العناصر))^(١٢٤). ثم نقل قول سيبويه:

أما بالنسبة لقياسية هذه الصيغة فيرى عباس حسن الاختصار على المسموع منها؛ لقلة الوارد منها، ولخفاء المعنى معها^(١٢٥).

(٢) صيغة (فَعَال) :

من المعروف أنَّ التشديد أو ما يسمى بالتضعيف في العربية يفيد التكثير. وبعض من هذه الأبنية المضعفة في العربية مختصة بالدلالة على المبالغة مثل (فَعَال) ولهذه الصيغة دلالات مختلفة، قال الزبيدي: ((وقد صرَّح كثير من الصرفيين بأنَّ فَعَالاً كما يكون للمبالغة يكون للنسب، والدلالة على الحرف والصنائع، كالنَجَّار والِبَزَّاز))^(١٢٦). لتدل على ما تدل عليه النسب بالياء؛ لأنَّ صاحب الشيء في هذه الصيغة منسوب إلى ذلك الشيء، ولأنَّه قد جاء (فَعَال) والمنسوب بالياء بمعنى واحد، قال سيبويه: ((وربَّما ألحقوا ياء ي الإضافة كما قالوا: البتَّى، أضافوه إلى البتوت، فأوقعوا الإضافة على واحده، وقالوا: البتات))^(١٢٧)، فلفظنا: (بتات وبتَي) كلتاها تفيد معنى النسب. وقال أبو حيان: ((استغنوا غالباً عن ياء النسب بالبناء على (فَعَال) من لفظ المنسوب إليه في الحرف والصنائع، قالوا: خَبَّاز وفَرَّاز وبنَاء وزَجَّاج ولأل. وقالوا زجاجي وعاجي ولؤلؤي، وبزَّاز وبقَّال وخياط ونجَّار وجمَّال لمزاوِل العمل بالجمال، وعطَّار وبتَّات لبائع البيوت وهي الأكسية ، وقالوا: عطري وبتَي))^(١٢٨). وقال السيوطي: ((ومنها الإغناء عن ياء النسب بصوغ فَعَال من الحرفة كخبَّاز وفَرَّاز وسقَّاء وبنَاء وزجَّاج وبزَّاز وبقَّال وخياط ونجَّار...))^(١٢٩).

ويرى برجستراسر أنَّ اللغة العربية تأثرت في بناء (فَعَال) في النسب باللغة الآرامية، نحو: نَجَّار وطَبَّاح وأنَّ أقدم الألفاظ معربة من الآرامية وهو نَجَّار ثم قاس العرب عليه^(١٣٠). ولا شك أنَّ في هذا الرأي تعسف شديد إذ ليس له دليل إلَّا كلمة نَجَّار في حين يوجد في العربية عشرات الألفاظ على زنة (فَعَال) للدلالة على النسب.

ومن أمثلة هذا النوع من النسب في كتاب (وحي القلم) ما جاء في مقالة الرافعي الموسومة بـ (قصة زواج وفلسفة المهر) فقال على لسان رسول عبدالمك بن مروان إلى الإمام سعيد بن المسيب: ((ويحك) يا أبا محمد" لكأنَّ دمك والله من عدوك؛ فهو يفور بك لتلج في العناد فتقتل... وكأني بهذا الجنب مصروعاً لمضجعه، وبهذا الوجه مضرجاً بدمائه، وبهذه اللحية معفرة بترابها، وبهذا الرأس محتزراً في يد "أبي الزعيزعة" جَلَّاد أمير المؤمنين، يلقيه من سيفه رمي الغصن بالثمرة قد ثقلت عليه))^(١٣١).

قوله (جَنَاد) (فَعَال) وهو الذي يتولى تنفيذ العقوبات كالجلد والقتل^(١٣٢). فالجَنَاد في هذه الصيغة منسوب إلى الجلد وصاحبه يزاوله ويلزمه كالصنعة والمعالجة، ولكثرة تعاطيه الجلد وضع على (فَعَال) ؛لأنَّ فعلاً لتكثير الفعل وصاحب الصنعة مداوم لصنعتة فجعل له البناء الدال على التكثير.

وقد اختلف النحويون واللغويون في صيغة (فَعَال) الدالة على النسب هل هي في الأصل للمبالغة ثم استعمل في النسب ،للدلالة على صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلزمه،فقد قال المبرد : ((هذا باب ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثَوَاب، ولصاحب العطر: عَطَار، ولصاحب البز: بَزَاز وإِنَّمَا أصل هذا لتكرير الفعل كَقَوْلِكَ : هذا رجل ضَرَّاب، ورجل قَتَّال، أي: يكثر هذا منه، وكذلك خِيَّاط، فَلَمَّا كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فعل؛ نحو: بَزَاز، وعَطَّار ...))^(١٣٣).

وفي السياق نفسه قال الرضي: ((اعلم أَنَّهُ يجيئ بعض ما هو على فَعَال وفاعل بمعنى ذي كذا، من غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة فيه، كما كان اسم الفاعل نحو : غافر، وبناء المبالغة فيه نحو: غَفَّار، بمعنى ذي كذا، إلا أن فَعَالاً لما كان في الأصل لمبالغة الفاعل ففَعَال الذي بمعنى ذي كذا لا يجيئ إلا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلزمه بوجهٍ من الوجود، أمَّا من جهة البيع كالْبَقَّال ، أو من جهة القيام بحاله كالْجَمَّال والْبَغَّال، أو باستعماله كالسَيَّاف، أو غير ذلك))^(١٣٤). ويؤيد هذا الرأي محمد المبارك، إذ قال: ((ولا شك أن تجاور المعاني وتداعياها سبب لانتقال الوزن أو البناء من معنى إلى آخر، من ذلك أن المبالغة في الفعل في صيغة (فَعَال) تقتضي شدة التلازم بين الفاعل والفعل، ولهذا استعملت للدلالة على النسب والحرفة، ولو لم منها فعل كالعطار من العطر، والسَّمَّان من السَّمْن، والزَّيَّات من الزيت، والفَنَّان من الفن))^(١٣٥). وذكر ابن سيده أن ((الباب فيما كان صنعة ومعالجة أن يجيء على فَعَال؛ أن فَعَالاً لتكثير الفعل وصاحب الصَّنعة مداوم لصنعتة فجعل له البناء الدال على التكثير كالْبَزَّار والعَطَّار وغير ذلك مما لا يُحصى كثرة))^(١٣٦).

ويرى أبو هلال العسكري أَنَّهُ ((إذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل: فَعَال، مثل: عَنَّم وصَبَّار))^(١٣٧). ويعلل ابن جني قوة دلالة (فَعَال) بأنه موضوع للكثرة، أي كثرة

تعاطي هذه الأشياء ، وإن لم تكن مأخوذة من الفعل كالبَزَّاز والعَطَّار^(١٣٨). ويرى هنري فليش أنّ صيغة (فَعَّال) تحولت من دلالة المبالغة إلى الدلالة على الحرف، فقال: ((وأكثر من ذلك أنّ صيغة (فَعَّال) قد تحولت بتأثير الآرامية إلى التعبير عن أسماء الحرف، من ذلك: نَجَّار وبنَّاء وفَحَّار، وزادها القياس في هذه الوظيفة التعبيرية الجديدة خصوبة وسعة حتى نجدها أيضاً مستعملة لقباً في مثل: كَلَّاب (مربي الكلاب)، وجمَّال (حادي الإبل)، وفَيَّال (مروض الفيلة)، وكلّ هذه الأمثلة لصيغة (فَعَّال) في أسماء الحرف لا تلاحظ فيها أية علاقة بسلسلة الاشتقاق))^(١٣٩).

وذهب أبو بكر بن طلحة إلى أنّ (فَعَّال) في الصناعة أصل لـ (فَعَّال) في المبالغة^(١٤٠). ويؤيد هذا الرأي د. فاضل السامرائي، فقال: ((ونحن نذهب مذهب ابن طلحة فنرى أنّ فعَّالاً في المبالغة منقول عن فعَّال في الصنعة؛ لأننا نرى أنّ الأصل في المبالغة هو النقل من شيء إلى آخر فتحصل عند ذلك المبالغة))^(١٤١). واستدل السامرائي على ذلك بقول ابن جني: ((وذلك أنّك في المبالغة لا بدّ أن تترك موضعاً إلى موضع؛ إما لفظاً إلى لفظ، وإما جنساً إلى جنس))^(١٤٢). والراجح لدينا أنّ فعَّالاً بهذا المعنى منقولة من المبالغة، إذ المبالغة أصل فيها. فلو بحثنا في حقيقة الأصل اللغوي لهذه الصيغة لتبين أنّ صيغة (فَعَّال) تُطلق على كلّ من يُزاوِل فعلاً أو عملاً بكثرة ومداومة، ومزاولة الإنسان للأعمال المختلفة، هي أمر اجتماعي يقتضي وجوده قبل وجود الحرف والصناعات التي طرأت على المجتمع بعد تطوّره وتحضّره.

يقول ابن يعيش: ((إن كان شيئاً من هذه الأشياء صنعةً ومعاشاً يُداومها صاحبها نسب إلى (فَعَّال)، فيقال لمن يبيع اللبن والتمر: لبَّان وتمَّار، ولمن يرمي بالنبل: نبَّال (...))^(١٤٣)، فالراجح إذن أن تكون صيغة (فَعَّال) مُستعملة لدى العرب قبل أن تشيع الحرف والصناعات وتُنسب إليها، وهذا يعني أنّها وُضعت أصلاً للمبالغة ثم استُعيرت للحرف والصناعات، إذا اتَّسمت تلك الحرف بالملازمة والدوام عليها.

أمّا بالنسبة لقياسية صيغة (فَعَّال) في النسب فهي على الرغم من كونها أكثر الصيغ استعمالاً إلّا أنّها مع كثرتها غير مطردة وليست قياسية، قال سيبويه: ((وذا أكثر من أن يحصى... وليس في كلّ شيء من هذا قيل هذا. ألا ترى أنّك لا تقول لصاحب البر: برَّار، ولا لصاحب الفاكهة: فكَّاه، ولا لصاحب الشعير: شعَّار، ولا لصاحب الدقيق: دقَّاق))^(١٤٤)

وتبعه في هذا الرأي ابن يعيش حين قال: ((وهذا القبيل وإن كثيراً واسعاً، فليس بقياس بل يتبع فيه ما قالوه ولا يتجاوز))^(١٤٥).

وعزا باحث معاصر السبب في منع سيبويه قياسية (فَعَال) في النسب إلى خوف اللبس، فلا يقال (برأ) لبائع البر خوفاً من التباسه بما اشتق من البر، ولا لصاحب الفاكهة فَكَّاه خوفاً من التباسه بما اشتق من الفكه بمعنى التفكه^(١٤٦). و(فَعَال) عند الرضي مسموع غير مطرد، ولا يقاس عليه^(١٤٧).

ونسب السيوطي إلى المبرد قياسية صوغ (فَعَال) للنسب فقال : ((والمبرد يقيس باب فَاعِل وفَعَال لأنه في كلامهم أكثر من أن يُحصى))^(١٤٨). وبهذا الرأي أخذ المحدثون ، منهم مصطفى الغلاييني الذي قال : ((وهذه الأوزان في النسب سماعية، ولكنها واردة بكثرة، فأشبهت أن تكون قياسية، وقد ذهب المبرد إلى أنها قياسية، وليس ببعيد أن تكون قياسية))^(١٤٩).

وذهب عباس حسن إلى أن استعمال صيغة: "فَعَال" للدلالة على النسب قياسية؛ وذلك لكثرة استعمالها في الأساليب الفصيحة المسموعة وهذه الكثرة تكفي للقياس عليه^(١٥٠).

(٣) صيغة (فَعِل) :

من أمثلة هذا النوع من النسب عند الرافعي ما جاء في مقالته الموسومة بـ (الطائشة) فقال الرافعي على لسان صاحب الطائشة : ((كنت رجلاً غَزَلًا ولم أكن فاسقاً، ولست كهؤلاء الشبان أصيبوا في إيمانهم بالله فأصيبوا في إيمانهم بكل فضيلة، وذهبوا يحققون المدينة فحققوا كل شيء إلا المدينة))^(١٥١).

قوله (غَزَلًا) فَعِلًا، يقال: رجلٌ غَزَلٌ، أي مُتَغَزِّلٌ بالنساء على النسب، أي ذو غَزَلٍ^(١٥٢). إذ جاءت صيغة (فَعِل) لمن كان صاحب شيء كصيغة (فَاعِل) وفي هذا السياق قال الخليل : ((ورجل نَهَرٌ: صاحب نهار، قال :

لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهَرٌ ... لَا أَدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ))^(١٥٣).

فقوله (ليلي) يدل على أن (نَهَرًا) على النسب كأنه قال (نهارِي)، أي صاحب نهار. وعد بعضهم دلالة (فَعِل) على النسب من باب الاستغناء، قال ابن مالك: ((وقد يستغنى عن

ياء النسب أيضاً بـ (فَعَلَ) كقولهم : رجلٌ طَعِمَ، وَلَبِسَ، وَعَمِلَ بمعنى: ذي طعام ، وذي لباس ، وذي عمل...))^(١٥٤). وقال أبو حيان الأندلسي: ((واستغنوا أيضاً عن ياء النسب بالبناء اسماً على وزن(فَعَلَ) من المنسوب إليه، قالوا: رجلٌ طَعِمَ وَلَبِسَ وَعَمِلَ ونَهَرَ، المعنى: ذو كذا، وقالوا: رجلٌ حَرِيٌّ وَحَرِحَ، إذا كان يألف ذلك، وهذا كله موقوف على السماع))^(١٥٥).

ويذكر النحاة أَنَّ (فَعَلًا) في النسب منقول عن(فَعَلَ) الدال على المبالغة كما نقلت صيغة(فَعَالٌ)إليه، قال الرضي : ((وكما استعملوا فَعَالًا لما كان في الأصل للمبالغة في اسم الفاعل في معنى ذي الشيء الملازم له استعملوا فَعَلًا أيضاً، وهو بناء مبالغة اسم الفاعل، نحو عمل للكثير العمل، وطعن ولبس ولسين في معنى النسبة، فاستعملوه في الجوامد نحو رجل نَهَرَ لصاحب العمل بالنهار))^(١٥٦). وهذا يعني أَنَّ صيغة(فَعَلَ)في النسب تفيد التكثير أيضاً- لا على جهة المزاولة والاحتراف - لأنه يدل على لزوم الشيء، واللازم والمداوم بمنزلة من قد كثر منه ذلك الشيء، وفي توضيح ذلك قال د. فاضل السامرائي: ((وكما أشبهت(فَعَالٌ) في النسب(فَعَالًا)في المبالغة في الدلالة على المزاولة والتكثير وكما أشبه (فاعل) في النسب اسم الفاعل في عدم الدلالة على المزاولة والتكثير أشبهت (فَعَلَ)في النسب(فَعَلًا) في المبالغة في الدلالة على الكثرة فاللَبَّان هو الذي يبيع اللبن، واللابن لمن كان صاحب لبن ولكن لا على جهة البيع، واللبن لمن كان عنده اللبن كثيراً ولكن لا على جهة الاحتراف والبيع أيضاً))^(١٥٧) . فهو يدل على اللزوم والمداومة.

المطلب الثالث : شواذ النسب عند الرافعي :

ومن شواذ النسب عند الرافعي ما جاء في مقالته الموسومة بـ(قصة الأيدي المتوضئة) إذ قال الرافعي على لسان الراوي: ((وكان إلى جانبي رجل قروي من هؤلاء الفلاحين الذين تعرف الخير في وجوههم، والصبر في أجسامهم، والقناعة في نفوسهم... إذ امتزجت بهم روح الطبيعة الخصبة فتخرج من أرضهم زرعاً ومن أنفسهم زرعاً

أخرى، فقال لرجل كان معه: إنّ هذا الخطيب خطيب المسجد قد غشنا وهؤلاء الشبان قد فضحوه؛ فما ينبغي أن تكون خطبة المسلمين إلا في أخص أحوال المسلمين))^(١٥٨).

قوله (قروي) منسوب إلى (القرية) على غير قياس، واختلف العلماء في النسب إليه- أي الاسم المنتهي بـياء بعد ياء- فمذهب سيبويه فيه ألا يغير منه سوى حذف التاء؛ لسكون عينه إذ التخفيف حاصل والأصل عدم التغيير. ومذهب يونس فيه وفي ذوات الواو أن تفتح عينه ويعامل معاملة الثلاثي المقصور بقلب الياء واواً قبلها فتحة، فيقال في النسب: قَرَوِيّ، أمّا أبو عمرو فينسب إليه على (قَرَوِيّ) على القياس^(١٥٩). وكان الخليل يعذر يونس في بنات الياء دون بنات الواو؛ ((لأنّ ذوات الياء بتحريك عينها تنقلب ياؤها واواً، فتخف شيئاً، وإن كان يحصل بالحركة أدنى ثقل، لكن ما يحصل بها من الخفة أكثر مما يحصل من الثقل، وأمّا ذوات الواو فيحصل بتحريك عينها ثقل من دون خفة، ولم يرد به أيضاً سماع كما ورد في اليائي قَرَوِيّ وزَنَوِيّ وبَطَوِيّ...))^(١٦٠). والنسب الوارد في هذا السياق غير قياسي استعمله الرافعي ليدلل على أنّ هذا القروي بالرغم من سذاجته إلّا أنّه أدرك الحكمة الدقيقة من هذه المنابر الإسلامية، وتعد هذه المقالة من مقالات الرافعي الهادفة للإصلاح الديني، لما فيها من نقد ببناء لوزارة الأوقاف وخطبائها.

ومن شواذ النسب أيضاً عند الرافعي ما جاء في مقالته الموسومة بـ (حافظ إبراهيم)، إذ قال : ((ويرى مع الصناعة أن يكون سبك شعره سبك البدوي المطبوع: جزلاً سهلاً مشرقاً ممثلاً متعادلاً الأجزاء والتقاسيم، يرن رنيناً كأنما قذفت به سليقة أعرابي فصيح، تحت ضوء كواكب البادية، على برد الرمل، في نسمات الليل...))^(١٦١).

قوله (البدوي) منسوب إلى (البادية) عند سيبويه وغيره، وإلى (البدو) عند الرضي^(١٦٢). وقيل البدو ، والبادية ، والباداة، والبدّاة، والبدّاة، خلاف الحضر والنسب إليه (بدويّ) على غير قياس وهو نادر و(بدّايّ) و(بدّويّ) على القياس؛ لأنّه حينئذ يكون منسوباً إلى (البدّاة) و(البدّاة)، ويكون (بدّايّ) و(بدّويّ) نسباً نادراً إذا كان منسوباً إلى (البدو) و(البادية) ومع ذلك إذا أمكن في الشيء المنسوب أن يكون قياساً وشاذاً كان حمّله على القياس أولى؛ لأنّ القياس أوسع وأشيع^(١٦٣).

الخاتمة

وبعد هذا الطواف مع ظاهرة النسب في كتاب (وحي القلم) نلخص نتائج البحث في الآتي:

- ١- الرافعي أديب كبير يشهد له بالتمكن والإجادة والدراية والغزارة، فلا شك أن يكون كتابه مادة غنية للتطبيق الصرفي.
- ٢- كان الرافعي دقيقاً في اختيار ألفاظه، فقد كان يتوخى اختيار النسب المناسب، والذي يتسق مع الموضوع الذي يصوره، وكذلك فقد يؤثر بعض النسب على بعض لما فيه من دلالة، والذي أعانه على ذلك تنوع الوسائل اللغوية وسعتها في العربية، وكل ذلك دلالة على ثراء اللغة ومرونتها، ومطاوعتها لمواضع التعبير عما في النفس بما يتفق ومقتضى الحال، وهذا لا ينكشف إلا لكل عبقرى يقبض على زمامها، ويستخرج منها تلك المقدرة التي تواتيها في مثل هذه الحالات.
- ٣- استعمل الرافعي النسب القياسي الدال على نسب عام، والنسب بالصيغ الدال على نسب خاص فضلاً عن استعماله النسب الشاذ.
- ٤- أكثر الرافعي من استعمال النسب بالياء، واستعمل النسب بالصيغ (فاعل) و(فَعَّال) و(فَعَّل) بشكل أقل.
- ٥- استعمل الرافعي صيغة (فاعل) في النسب إذا كان المنسوب صاحب شيء، بمعنى ذي الشيء، واستعمل صيغة (فَعَّال) في النسب بمعنى ذي الشيء الذي يزاو ذلك الشيء ويلازمه بوجه من الوجوه.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً.

الهوامش :

- (١) ينظر: تصدير وحي القلم، بقلم سعيد العريان: ٩.
- (٢) ينظر: شرح الأشموني: ١٧٧/٤.
- (٣) ينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري: ٢٥٨.
- (٤) الكتاب: ٣٣٥/٣.
- (٥) ينظر: المقتضب : ١٣٣/٣.
- (٦) ينظر: شرح الشافية: ٤/٢، وشرح التصريح: ٥٨٧/٢.
- (٧) ينظر: بحث(زيادة الألف والنون في النسب)، د. أحمد مطلوب، مجلة مجمع العلمي العراقي، ج١، مج ٤٠، ١٩٨٩م، ص: ١٣٧ .
- (٨) أسرار العربية: ٢٥٨.
- (٩) حاشية يس على شرح التصريح، يس زين الدين العليمي: ٣٢٩/٢.
- (١٠) ينظر: شرح المفصل: ١٤٢/٥، وعلم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل: ٤٤٠.
- (١١) ينظر: المقتضب : ١٣٣/٣.
- (١٢) شرح الأشموني: ١٣١/٤.
- (١٣) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي: ٢٢٣.
- (١٤) شرح المفصل : ١٣/٦.
- (١٥) ينظر: الكتاب: ٩، ٢٠١/٤، والمقتضب: ١٣/٣، والمقرب: ٤٠٨-٤٠٩، والأشباه والنظائر: ١٩٦/٤-١٩٧.
- (١٦) وحي القلم: ٢١٢/١.
- (١٧) الأصول في النحو : ٦٨/٣.
- (١٨) ينظر: أسرار العربية: ٣١٩-٣٢٠، وشرح الشافية: ٦/٢.
- (١٩) ينظر: أسرار العربية: ٢٥٨-٢٥٩.
- (٢٠) ينظر: مقاييس اللغة : ٢٥٤/١.
- (٢١) وحي القلم: ٢٢٥/١.
- (٢٢) الأصول في النحو : ٦٤/٣، وشرح الشافية: ١٥٦/٤.
- (٢٣) وحي القلم: ٨٠/٢.
- (٢٤) ينظر: المقتضب: ١٧١/١، وسر صناعة الإعراب: ١٠٣/١.
- (٢٥) شرح التصريح على التوضيح: ٧١٧/٢.
- (٢٦) اللباب في علل الإعراب : ١٤٧/٢-١٤٨.

- (٢٧) ينظر: المقتضب: ١٤٧/٣، وشرح المفصل: ١٤٩/٥-١٥٠، وشرح الشافية: ٣٩/٢.
- (٢٨) سر صناعة: ١٦٠/٢، وينظر: الأصول في النحو: ٧٤/٣.
- (٢٩) ينظر: اللباب في علل الإعراب: ١٤٧/٢-١٤٨.
- (٣٠) في أصول اللغة: ٥٤٣/٤.
- (٣١) وحي القلم: ١٢٦/٢.
- (٣٢) ينظر: المعجم الوسيط: ٨٩١/٢.
- (٣٣) وحي القلم: ٢١٣/٣.
- (٣٤) شرح الشافية: ١٥٥/٢.
- (٣٥) المصدر نفسه.
- (٣٦) وحي القلم: ١٤١/٢.
- (٣٧) ينظر: شرح الشافية: ٥٥/٢.
- (٣٨) ينظر: شرح التصريح: ٣٣٤/٢، وحاشية الصبان: ١٤٠/٤.
- (٣٩) ينظر: عمدة الكتاب، أبو جعفر النحاس: ٢٥٩، وجمع الهوامع: ٣٩٩/٣.
- (٤٠) وحي القلم: ١٧٣/٢.
- (٤١) ينظر: المقتضب: ١٥٣/١-١٥٤.
- (٤٢) العضديات: ١٢٨.
- (٤٣) ينظر: شرح الشافية: ٥٦/٢-٥٧، وحاشية الصبان: ١٨٩/٤.
- (٤٤) عمدة الكتاب: ٢٥٩.
- (٤٥) العين: ١٠١/٤.
- (٤٦) الكتاب: ٣٦٧/٣، وشرح الشافية: ٥٦/٢-٥٧.
- (٤٧) ينظر: شرح الشافية: ٥٧/٢، وشرح الأشموني: ١٨٩/٤.
- (٤٨) وحي القلم: ٤٦/٢.
- (٤٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤١٥/٢.
- (٥٠) ينظر: الدر المصون: ٥٣٩/٢-٥٤٠.
- (٥١) ينظر: لسان العرب: ٢١١/١٤.
- (٥٢) ينظر: الكتاب: ٤٠٩/٤، والمقتضب: ١٨٦/١، والأصول: ٣٨٥/٣.
- (٥٣) ينظر: الدر المصون: ٥٤٠/٢.
- (٥٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٤٥١/٣.
- (٥٥) ينظر: جمع الهوامع: ١٤٩/٢، وشرح التصريح: ٣٣٠/٢.
- (٥٦) وحي القلم: ٤٣/٢.

- (٥٧) الكتاب :٣/٣٤٤.
- (٥٨) وحي القلم :١/٦٦.
- (٥٩) ينظر: شرح الشافية :٢/٢٠.
- (٦٠) بحث(النسب إلى فَعِيلَة و فُعِيلَة) في كتاب أصول اللغة، أخرجها وضبطها وعلّق عليه: محمد شوقي أمين، ومصطفى حجازي، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م:٢/٨٨.
- (٦١) أسرار العربية: ٢٥٩.
- (٦٢) أدب الكاتب: ٢٨٠.
- (٦٣) مجلة المقتطف ،ع يوليو ١٩٣٥، ص: ١٣٦، وينظر: في أصول اللغة: ٢/٨٦.
- (٦٤) ينظر: بحث(مصطفى جواد وآراءه في علم الصرف) ، محمد عبدالمطلب البكاء، مجلة آداب المستنصرية، ع ١١، ١٩٨٥م، ص: ١٢٩.
- (٦٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٠.
- (٦٦) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية(القاهرة)، الدورة: ١٩٦٨، ٣٥-١٩٦٩، ص: ٢٤٦.
- (٦٧) شرح الشافية: ٢/٢١.
- (٦٨) ينظر: بحث النسب إلى(فَعِيلَة وفُعِيلَة): ٢/٨٨.
- (٦٩) ينظر: بحث(مصطفى جواد وآراءه في علم الصرف): ١٢٩.
- (٧٠) المصدر نفسه: ١٣١.
- (٧١) ينظر: المصباح المنير: ١/٩٠.
- (٧٢) ينظر: لسان العرب: ١٠/١٦١.
- (٧٣) ينظر: شرح المفصل: ٥/١٤٦، وجمع الهوامع: ٢/١٩٤-١٩٥.
- (٧٤) وحي القلم: ٢/١٣٥.
- (٧٥) الكتاب :٣/٥٩٧، وينظر:الأصول في النحو: ٢/٤٤٦.

- (٧٦) ينظر: أمالي الشجري: ٣٤/٢.
- (٧٧) ينظر: لسان العرب: ٢٦٨/١٤.
- (٧٨) ينظر: المقتضب: ٢٣١/١، ولسان العرب: ٢٦٨/١٤.
- (٧٩) ينظر: الصحاح: ٢٣٤٠/٦، ولسان العرب: ٢٦٨/١٤.
- (٨٠) الأصول: ٣٢٣/٣.
- (٨١) اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٧٦/٢، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٧/١.
- (٨٢) ينظر: المنصف: ١٤٨/٣-١٤٩، وشرح المفصل: ١٥١/٤.
- (٨٣) ينظر: الأصول: ٥٥/٣، والمنصف: ١٤٨/٢.
- (٨٤) الصحاح: ٢٣٤٠/٦، وينظر: لسان العرب: ٢٦٨/١٤.
- (٨٥) وحي القلم: ١٢/٣.
- (٨٦) بحث(مصطفى جواد وآراءه في علم الصرف): ١٣٥.
- (٨٧) الكتاب: ٣٧٨/٣.
- (٨٨) ينظر: المقتضب: ١٥٠/٣، وجمع الهوامع: ١٩٧/٢.
- (٨٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٦٥/٤.
- (٩٠) اللباب في علل الإعراب: ١٥٤/٢.
- (٩١) ينظر: بحث(النسب إلى الجمع في العربية)،عباس علي السوسوة ، مجلة مجمع اللغة العربية،دمشق،مج:٧٤،ج: ٢، ١٩٩٩م،ص: ٣٢٥.
- (٩٢) ينظر: النحو الوافي: ٧٤٢/٤.
- (٩٣) الحيوان : ٢٨٣/١.
- (٩٤) فقه اللغة: ١٢٢.
- (٩٥) بحث النسب إلى الجمع في العربية: ٣٤٤.
- (٩٦) جلسة: ٢٩،الدورة: ٦٢، ١٩٩٦، رقم القرار: ١١٠،ص: ٦٣٣.

- (٩٧) وحي القلم: ١/ ٢٧٠.
- (٩٨) ينظر : الكتاب: ٣/ ٢٤٠، والمخصص: ١/ ٣٣٥.
- (٩٩) ينظر: المصباح المنير: ١/ ٦٠٤، وعمدة الصرف: ١٨٥.
- (١٠٠) الكتاب: ٣/ ٣٧٩، وينظر: الأصول: ٣/ ٧١.
- (١٠١) شرح الشافية: ٢/ ٨٠.
- (١٠٢) وحي القلم: ١/ ٣١٣.
- (١٠٣) المقتضب: ٣/ ١٤٥.
- (١٠٤) غريب الحديث، ابن قتيبة: ٢/ ١٠٨، وينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو البركات الأنباري: ١/ ١٧٨.
- (١٠٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير: ٢/ ١٨١.
- (١٠٦) الكتاب: ٣/ ٣٣٥-٣٣٦.
- (١٠٧) المفصل في صنعة الإعراب: ٢٦٤.
- (١٠٨) شرح التصريح: ٢/ ٦١٣.
- (١٠٩) جامع الدروس العربية: ٢/ ٨٣-٨٤.
- (١١٠) التعريف بالصرف: ٣٢٧.
- (١١١) ينظر: بحث (زيادة الألف والنون في النسب): ١٤٤.
- (١١٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٧.
- (١١٣) الكتاب: ٣/ ٣٨١.
- (١١٤) ينظر: شرح الشافية: ٢/ ٨٥.
- (١١٥) شرح المفصل: ٦/ ١٣.
- (١١٦) ينظر: المصباح المنير: ٩٥٠.
- (١١٧) وحي القلم: ٢/ ٢١٤.
- (١١٨) ينظر: العين: ٧/ ٢٤٥، ولسان العرب: ٦/ ١٥٩.

- (١١٩) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٨/٤٨١، ولسان العرب: ٦/١٥٩.
- (١٢٠) ينظر: الصحاح: ٣/٩٥٨، ولسان العرب: ٦/١٥٩.
- (١٢١) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ٢/٥٧٧.
- (١٢٢) الكتاب: ٣/٣٨١، وينظر: المقتضب: ٣/١٦١.
- (١٢٣) المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية: ١١٣-١١٤.
- (١٢٤) ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية: ٣٦.
- (١٢٥) ينظر: النحو الوافي: ٤/٧٤٥.
- (١٢٦) تاج العروس: ٣/١١٧.
- (١٢٧) الكتاب: ٣/٣٨١.
- (١٢٨) ارتشاف الضرب: ٢/٦٣٣.
- (١٢٩) همع الهوامع: ٣/٤٠٧.
- (١٣٠) ينظر: التطور النحوي: ٢٢٧.
- (١٣١) وحي القلم: ١/١٠٣.
- (١٣٢) ينظر: المعجم الوسيط: ١/١٢٩.
- (١٣٣) المقتضب: ٣/١٦١:
- (١٣٤) شرح الشافية: ٢/٨٤-٨٥.
- (١٣٥) فقه اللغة وخصائص العربية، الهامش: ١٤٤.
- (١٣٦) المخصص: ٤/٣٩٩.
- (١٣٧) الفروق اللغوية: ٣٦.
- (١٣٨) الخصائص: ٣/٢٧٠.
- (١٣٩) العربية الفصحى: ٧٨-٧٩.
- (١٤٠) ينظر: همع الهوامع: ٣/٧٥.
- (١٤١) معاني الأبنية في العربية: ١٠٨.

- (١٤٢) الخصائص: ٤٨/٣، ومعاني الأبنية في العربية: ١٠٨.
- (١٤٣) شرح المفصل ١٣/٦ .
- (١٤٤) الكتاب: ٣٨٢/٣.
- (١٤٥) شرح المفصل: ١٥/٦.
- (١٤٦) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل: ٢٤.
- (١٤٧) ينظر: شرح الشافية: ٨٥/٢.
- (١٤٨) همع الهوامع: ٤٠٨/٣.
- (١٤٩) جامع الدروس العربية: ٧٥/٢.
- (١٥٠) النحو الوافي: ٧٤٣/٣.
- (١٥١) وحي القلم: ١٥٤/١.
- (١٥٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٤٥/٥، ولسان العرب: ١١/٤٩٢.
- (١٥٣) العين: ٤٤/٤، وينظر: الكتاب: ٣٨٤/٣.
- (١٥٤) شرح الكافية الشافية: ٣١٦-٣١٧/٢.
- (١٥٥) ارتشاف الضرب: ٦٣٤/٢.
- (١٥٦) شرح الشافية: ٨٨/٢.
- (١٥٧) معاني الأبنية في العربية: ١٧٩.
- (١٥٨) وحي القلم: ٢١٥/٢.
- (١٥٩) ينظر: الكتاب: ٣٤٦/٣، وشرح الشافية: ٤٨/٢.
- (١٦٠) شرح الشافية: ٤٨/٢.
- (١٦١) وحي القلم: ٢٤٩/٣.
- (١٦٢) ينظر: شرح الشافية: ٨٢/٢.
- (١٦٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٤٢/٩.

قائمة المصادر والمراجع :

- (١) أدب الكاتب، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مصر، المكتبة التجارية، ١٩٦٣م.
- (٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، ط١، القاهرة، مطبعة المدني، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- (٣) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.
- (٤) الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، ط٣، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٤م.
- (٥) الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م.
- (٦) الأمالي الشجرية، أبو السعادات هبة الله بن الشجري، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمّار - عمان ١٩٨٩م.
- (٧) تاج العروس شرح القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المعروف بمرتضى الزبيدي، ط١، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، المطبعة الخيرية بمصر.
- (٨) التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسن العكبري، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار إحياء الكتب العربية.
- (٩) التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، ط٦، منشورات جامعة الأزهر، د.ت.
- (١٠) التطور النحوي للغة العربية، راجستراسر، مطبعة السّامح، القاهرة، ١٩٢٩م.
- (١١) التعريف بالتصريف، د. علي أبو المكارم، ط١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- (١٢) تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهرى، تحقيق: لجنة من المحققين، الدار المصرية للتأليف والنشر، مطابع سجل العرب، القاهرة، د.ت.
- (١٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أمّ قاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، بيروت، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- (١٤) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ط٢٨، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- (١٥) حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، محمد الصّبّان، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.
- (١٦) الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د.ت.
- (١٧) الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، د.ت.

- (١٨) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أبو العباس بن يوسف، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤ م .
- (١٩) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، آلوسي، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- (٢٠) الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق: د.حاتم الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- (٢١) سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد اسماعيل وأحمد رشدي، ط١، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٠ م .
- (٢٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .
- (٢٣) شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، دار الكتب العلمي، بيروت لبنان، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- (٢٤) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاسترأبادي، تحقيق وضبط وشرح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- (٢٥) شرح كتاب سبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد السيرافي ، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٨ م .
- (٢٦) شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت .
- (٢٧) الصحاح، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفار العطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- (٢٨) ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦ م .
- (٢٩) العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب: د. عبد الصبور شاهين، ط٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦ م .
- (٣٠) عمدة الصرف، كمال إبراهيم ، مطبعة النجاح ، بغداد ، د.ت .
- (٣١) عمدة الكتاب، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط١، دار ابن حزم، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- (٣٢) المسائل العضديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- (٣٣) العين، الفراهيدي، خليل بن احمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠ - ١٩٨٥ م .

- (٣٤) غريب الحديث، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: د. عبدالله الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد.
- (٣٥) الفروق اللغوية، الحسن بن عبد الله العسكري ، علّق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، ط٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦ م .
- (٣٦) فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ط٢، دار الفكر الحديث، لبنان، ١٩٦٦ م.
- (٣٧) الكتاب ،أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي، القاهرة ، دار غريب للطباعة، ١٩٨٨ م.
- (٣٨) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق : غازي مختار طليمات، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٥ م.
- (٣٩) لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الأنصاري ، ط٤، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٥ م.
- (٤٠) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، ط١، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨ م.
- (٤١) المخصص ،أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المكتب التجاري للطباعة ، د.ت.
- (٤٥) المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، د. سيف الدين طه الفقراء ، ط١، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ،الأردن ، ٢٠٠٤ م .
- (٤٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
- (٤٧) معاني الأبنية في العربية، د.فاضل السامرائي، ط١، جامعة الكويت، الكويت، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠ م
- (٤٨) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي ، ط١، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ١٩٨٥ م .
- (٤٩) المعجم الوسيط ، عبد السلام هارون، وإبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر ، ومحمد علي النجار، مطبعة مصر، القاهرة ، ١٩٦٠ م.
- (٥٠) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩ م.
- (٥١) المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- (٥٢) المقرّب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د.أحمد عبد الستار الجوّاري، ود.عبد الله الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م.
- (٥٣) المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، دار إحياء التراث القديم، مصر، د.ت.

- (٥٤) النحو الوافي، عباس حسن، ط٥١، دار المعارف، مصر، د.ت.
- (٥٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطنحاني، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- (٥٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
- (٥٧) وحي القلم، مصطفى صادق الرافعي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- البحوث والدوريات:
- (١) زيادة الألف والنون في النسب، د.أحمد مطلوب، مجلة مجمع العلمي العراقي، ج١، مج ٤٠، ١٩٨٩م.
- (٢) مصطفى جواد وآراءه في علم الصرف، محمد عبدالمطلب البكاء، مجلة آدابالمستنصرية، ع١٩٨٥، ١١م.
- (٣) مجلة مجمع اللغة العربية(القاهرة)، الدورة: ١٩٦٨، ٣٥-١٩٦٩.
- (٤) النسب إلى الجمع في العربية، عباس علي السوسوة، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج: ٧٤، ج: ٢، ١٩٩٩م.

Abstract

This study deals with the phenomenon of the relational adjective in Mostafa Saadeq Al-Rafe'ie's book (Inspired Pen), and shedding light on the related issues. This book was selected because of its great significance in the field of the nation's life and the thought in the modern era. It also represents Al-Rafe'ie's effort and his art in the interweaving Arabic Language Systems as well as the book is rich in its material of the morphological application. Al-Rafe'ie used the relational adjective with stressed (ya') and morphological formats. The Arabs amended in some places from relational adjective with stressed (ya') using (faa'l), (fae'l) and (fe'l). Each formula indicates various meanings before determining meaning by evidences. Al-Rafe'ie also dealt with the irregular relational adjective of the morphological principle in some of his articles.